

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٤٩

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام بإحالة تقرير الوكالة
(A/52/285)

مشروع القرار (A/52/L.13)

ولقد أسهمت الوكالة إسهاما كبيرا، في الأعوام الأربعين التي انقضت على إنشائها، في سبيل تعزيز الأمن ومنع انتشار الأسلحة النووية. ونحن نولي أهمية كبيرة لهذا المجال من أنشطة الوكالة. وبالامتثال الصارم لمبدأ عدم الانتشار، صدقت بيلاروس على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ووقعت على اتفاق الضمانات مع الوكالة كما وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتحظى الجهود التي تبذلها الوكالة للتشجيع على إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بقدر كبير من الثناء. فقد حول التوقيع على معاهدة بليندا با نصف الكرة الجنوبي بأسره إلى منطقة شاسعة خالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن هذا التطور يلهم بلدانا كثيرة في نصف الكرة الشمالي اتخاذ خطوات مماثلة. وفي هذا السياق، فإن مبادرة بيلاروس التي تهدف إلى إنشاء مجال خال من الأسلحة النووية في الإقليم الأوروبي تأتي ملائمة ومهمة بوجه خاص، فإنشائها يمكن أن يعزز نظام عدم الانتشار، والأمن الأوروبي والدولي، وبناء الثقة بين الدول مع عدم المساس بالاستقرار في القارة الأوروبية.

السيد كولوس (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بعد دراسة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يلاحظ وفد بيلاروس مع الارتياح المستوى المهني الرفيع الذي اتسم به إعداد التقرير. ونتوجه بالشكر إلى السيد هانس بليكس لتقديمه التقرير إلى الجمعية العامة، ونشني على أدائه في هذا المنصب الذي كرس له ١٦ عاما من عمره. ويربط وفدي بين اسمه والسلطة المؤثرة التي اكتسبتها الوكالة في المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أتقدم بأطيب تمنياتنا للسيد البرادعي، المدير العام الجديد ونتعهد بدعمنا له.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وقد أحياء المجتمع الدولي في العام الماضي بكل الأسس الذكرى السنوية العاشرة لكارثة تشيرنوبيل التي أصابت خمس مواطني بلدي. ونحن نلاحظ بارتياح أن قسما من التقرير قد خصص لهذه القضية، وهو يؤكد، في جملة أمور، حدوث زيادة كبيرة في حالات الإصابة بسرطان الغدة الدرقية بين الأطفال، وحدث عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة نتيجة للكارثة. فأكثر من مليونين من السكان قد تعرضوا للإشعاع. وبناء على أكثر التقديرات حرصا، فإن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت ببيلاروس نتيجة هذه الكارثة تصل إلى ٣٢ ضعفا للميزانية السنوية للجمهورية، أي ٢٣٥ مليار دولار. ويعيش الآن أكثر من نصف مليون طفل دون السابعة عشرة من العمر في مناطق ملوثة. وكما يقول الخبراء الطبيون فإن فجر القرن القادم سيشهد تعرض مواطني جمهوريتنا لوباء كاسح من الأمراض المتصلة بالسرطان.

ومشكلة تشيرنوبيل مشكلة طويلة الأجل لا يمكن النجاح في معالجتها إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي بأسره. وهذا ما أكدته بوضوح المؤتمرات العلمية الدولية التي عقدت في العام الماضي في جنيف ومنسك وفيينا وكيف. فقد أشارت المحافل الدولية إلى التدهور التدريجي للأحوال الصحية بين السكان المتضررين، وأكدت حجم المأساة ونطاقها الفعليين، وشددت على ضرورة تكثيف التعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة للدول المتضررة.

ويتقدم وفد بيلاروس بالشكر إلى اللجنة الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى التي ساعدت في عقد تلك المؤتمرات. ويعرب وفدي عن أمله في أن تعتبر الوكالة استعمال النتائج التي توصلت إليها تلك المنظمات من عملها مسألة عاجلة.

وتقدر جمهوريتنا تقديرا عاليا الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بشأن استهلال ومناقشة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بحل مشاكل تشيرنوبيل. وفي الوقت نفسه يساورنا قلق بالغ لأن مشكلة تصفية العوالب الطبية والبيئية للكارثة قد نحيث جانبا بحجة المناقشات الجارية بشأن إغلاق محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل.

ونود في هذا الصدد أن نسترعي انتباه الوفود إلى المبادرتين الهامتين اللتين تقدم بهما رئيس بيلاروس في

ونحن نؤيد بشدة جهود الوكالة الرامية إلى تحسين كفاءة نظام الضمانات، ونظل ملتزمين بالامتنال الصارم لالتزاماتنا الدولية في هذا المضمار. وبالتعاون الوثيق مع السويد والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبالتنسيق مع الوكالة تم إنجاز العمل بإنشاء نظام حكومي في بيلاروس للمساءلة والمراقبة بالنسبة للمواد النووية. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن امتناننا لحكومات تلك البلدان لدعمها ومساعدتها. فقد أصبحت نظم القياس التي تم تركيبها تتيح لنا اقتفاء أثر المواد النووية ومراقبة نقلها عبر أراضي بيلاروس أيضا. ومع مراعاة توافر المتخصصين ذوي المهارة العالية في هذا الميدان، نود أن نجدد عرضنا على أمانة الوكالة إقامة مركز تدريب إقليمي في بيلاروس للتدريب على أجهزة رقابة المواد النووية وتوفير الحماية المادية لها.

وترحب بيلاروس بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز نظام الضمانات القائم، المنصوص عليه في برنامج "٩٣+٢"، ولتطبيق البروتوكول الإضافي النموذجي. ونحن على يقين من أن الوكالة ستواصل أداء دور رئيسي في تعزيز نظام عدم الانتشار.

وتسلم بيلاروس بأن الوكالة أنجزت قدرا هاما من العمل في الميدان الدولية وميادين وضع المعايير على المستوى الدولي. ويشمل هذا العمل اعتماد اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة لسلامة تصريف الوقود المستهلك و سلامة تصريف النفايات المشعة، والبروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ويسرني في هذا السياق أن أبلغ الجمعية العامة بأن برلمان بيلاروس قد صدق على اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار النووية، وبذا اتخذت خطوات أخرى في سبيل التعاون الدولي الوثيق في الميدان النووي.

وقد يشكل الاتجار غير المشروع بالمواد النووية تهديدا خطيرا لأمن الدول. وفي هذا الصدد يرحب وفدنا بالتدابير التي اتخذتها الوكالة - وهي بالتحديد اعتماد برنامج مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، الذي اتفق عليه في مؤتمر القمة في موسكو ودينفر. كذلك يستحق منا الرد الإيجابي اقتراح الاتحاد الروسي بشأن وضع اتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، وهو الاقتراح الذي تجري مناقشته حاليا في اللجنة السادسة.

وبعد أن استعرضنا التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٦، يسعدنا أن نرى الوكالة مستمرة في تحقيق التقدم في القيام بواجباتها وبلوغ أهدافها المنوطة بها. ونهاية الحرب الباردة عززت أهمية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، يتوقع من الوكالة أن تعزز من إسهام الطاقة النووية في السلام والصحة والخير في جميع أرجاء العالم، والتحقيق النشط، في الوقت نفسه، من تنفيذ الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها.

وتمثل أحد الأهداف الرئيسية للوكالة في كفالة عدم استخدام الطاقة النووية في تعزيز الأغراض العسكرية. وفي هذا السياق، ثبت أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عن طريق صكوك ملزمة قانوناً هو من الأدوات الصالحة لمنع انتشار الأسلحة النووية. ومثل إبرام هذه المعاهدات مؤخرًا في أفريقيا وجنوب آسيا خطوة هامة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى نفس النحو، تجدر الإشارة بالمبادرة الرامية إلى جعل منطقة وسط آسيا الحساسة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولكن للأسف، رغم دعم الوكالة الطويل الأمد، لا تزال بانتظار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث يرجع ذلك، كما هو معروف على نطاق عام، إلى رفض إسرائيل، الذي يستند إلى دعم معروف جيداً من دول نووية معينة، الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها للأسلحة النووية غير الخاضعة لنظام الضمانات تحت نظام الضمانات التابع للوكالة.

وتمثل إيران، بصفتها إحدى الدول الموقعة الأصلية على معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة، لجميع التزاماتها بموجب المعاهدة. وسلمت بذلك في الكثير من المناسبات أفرقة خبراء وموظفي الوكالة عند زيارتها لإيران، بما في ذلك السيد بليكس شخصياً. وعلاوة على ذلك، اتبعت إيران دائماً سياسة منفتحة وتتسم بالشفافية في أنشطتها النووية السلمية، وستظل تؤيد تعزيز مبادئ شاملة وغير تمييزية ومتوازنة لعدم الانتشار.

وكما ورد في المقرر ٢ المعني "بمبادئ وأهداف من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح"، الذي اتخذ بالإجماع خلال مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المختصة المسؤولة عن التحقق،

مؤتمر فيينا المعني بكارثة تشيرنوبيل. فالمبادرة الأولى تتعلق بإنشاء مركز دولي علمي مشترك يعنى بالمشاكل المتعلقة بتشرنوبيل يتم فيه تجميع جهود العلماء الذين يجرون البحوث في هذا الميدان من مختلف البلدان. والمبادرة الثانية تتعلق بضرورة إنشاء صندوق لحماية الكوكب يتجمع فيه جزء من أرباح مؤسسات صنع الآلات النووية وهندسة الطاقة، حتى تستخدم هذه الأموال في إزالة آثار الكوارث النووية وتنفيذ البرامج البيئية الهامة.

ونرجو أن تنظر الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجه خاص، في هذه الأفكار بتفهم وتأيد. وثق بيلاروس في أن استراتيجية الأمم المتحدة لزيادة تعزيز التعاون الدولي في مسألة تشيرنوبيل في العقد الثاني بعد الكارثة سوف توضع ويتفق عليها في المستقبل القريب بمشاركة فاعلة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويمثل تعزيز التعاون التقني أحد الأهداف الرئيسية للوكالة. وإننا نؤيد اتخاذ نهج متكامل للوكالة في هذا المجال، لا سيما عن طريق استخدام المشاريع النموذجية والأطر التخطيطية القطرية والتخطيط القطاعي. إن الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة، بوصفها منسقة من أجل تعزيز الحماية من الإشعاعات والبنى الأساسية للسلامة النووية في بلدان كمنولث الدول المستقلة، تستحق التقدير الشديد. وينبغي للوكالة أن تستمر في التحلي بالمرونة في تقديم الدعم التقني المحدد لبلدان بعينها.

وختاماً أود أن أشيد بعمل الوكالة الإيجابي في عام ١٩٩٦، وأؤيد التوجهات ذات الأولوية التي وضعتها الوكالة لأنشطتها في المستقبل، وأعرب عن الأمل في أن يزداد التعاون مع الوكالة وثوقاً في حل جميع المشاكل المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد تخت - رافنجي (جمهورية إيران الإسلامية)

(ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بمناسبة العيد الأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للسيد هانس بليكس على أدائه الرائع خلال ولايته بوصفه مديراً عاماً للوكالة. وكذلك أود أن أهني السيد البرادعي المدير العام الجديد للوكالة. إننا على ثقة بأنه بفضل خبرته الفنية وتجربته القيمتين خير من يشغل هذه المنصب مؤهلاً لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية على امتداد العالم، وفقاً للنظام الداخلي للوكالة.

هذه المادة بغية عكس الواقع الراهن في المجتمع الدولي. ويرى وفدي أن هذه القضية لا ينبغي ربطها بقضايا أخرى معينة مثل تكوين بعض المجموعات الجغرافية. وقد لا يؤدي النهج التجميعي في تناول القضايا إلا إلى تعقيد العملية. ورأينا المدروس هو أن الأعضاء المعترف بهم في كل تجمع جغرافي في الوكالة مؤهلون تماما للبت بشأن تكوين تجمعاتهم.

وفي الختام، نأمل أن تستمر الوكالة، تحت القيادة الجديدة، في تعزيز أهدافها السامية في القرن الجديد.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوالي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفدي للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة عن أنشطتها لعام ١٩٩٦، كما ورد في الوثيقة GC(41)/8. ونود أيضا أن نشكر المدير العام للوكالة، السيد هانس بليكس، على بيانه الشامل الذي قدم به التقرير.

على مدى ٤٠ عاما، ظلت الوكالة تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظام عدم الانتشار، وتصميم الآليات الفعالة لرصد الاتجار بالمواد النووية، وتعزيز نظام الضمانات الدولي، وإقامة تعاون فعال في قضايا الطاقة النووية، والأمان الإشعاعي والتخلص من النفايات.

إن تقرير الوكالة السنوي، الذي قدم لنا لننظر فيه، يوضح بجلاء الدور الهام للغاية الذي تضطلع به الوكالة في التصدي لهذه المجموعة من التحديات بموجب نظامها الأساسي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وعقب انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ترك لكازاخستان إرث نووي يتضمن أسلحة نووية، وصناعة يورانيوم، ومؤسسات لمعالجة اليورانيوم وإنتاج الوقود، ومفاعلات نووية صناعية تجريبية.

وحين نالت كازاخستان استقلالها، أعلنت على نحو لا لبس فيه عن موقفها من الأسلحة النووية. فموقف بلدنا الواضح والحازم من نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي أكدته عدد من الإجراءات المحددة. وأحد الإجراءات الأولى كان مرسوما أصدره رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربييف، يقضي بإغلاق موقع سيميبلاتنسك للتجارب النووية. وانضمت كازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

وفقا للنظام الأساسي للوكالة ونظام ضماناتها، من التزام الدول الأطراف باتفاقات ضمانات الوكالة وكفالة ذلك الالتزام. وينص المقرر أيضا على أنه لا ينبغي القيام بأي عمل من شأنه تقويض سلطة الوكالة في هذا الصدد. والدول الأطراف التي تعرب عن شواغل تتعلق بعدم التزام دول أطراف باتفاقات الضمانات الواردة في المعاهدة عليها إبلاغ الوكالة بهذه الشواغل، مصحوبة بالأدلة والمعلومات الداعمة، حتى تدرسها، وتحقق فيها، وتبت في الإجراءات الواجب اتخاذها وفقا لولايتها. ومن المؤسف أن نلاحظ أن بعض الدول الأطراف تواصل، في تجاهل تام لالتزاماتها التي قطعتها خلال مؤتمر عام ١٩٩٥، الإدعاءات ذات الدوافع السياسية ضد دول أطراف أخرى. وسيؤدي تكرار هذه الإدعاءات قطعاً إلى تقويض دور الوكالة في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

وبعد حرب الخليج الفارسي الثانية، شرعت الوكالة في برنامج لتعزيز وتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات الخاص بها. وأدى ذلك إلى اعتماد مجلس الإدارة في أيار/مايو الماضي لبروتوكول إضافي نموذجي لنظام الضمانات. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بضرورة تطبيق البروتوكول بعدالة على المرافق النووية لجميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتمثل عالمية نظام الضمانات الجديد السبيل الوحيد لكفالة التزام جميع الدول بمبادئ عدم الانتشار النووي التي تنص عليها المعاهدة والنظام الأساسي للوكالة.

إن جمهورية إيران الإسلامية مقتنعة، شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، بأن البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات ينبغي ألا يمس الحقوق الثابتة للأطراف في المعاهدة في الاستخدامات السلمية للمواد النووية والتكنولوجيا النووية. وبعد إقامة نظام الضمانات المعزز الجديد، لم تعد هناك أية مبررات - على افتراض أنها كانت موجودة في الماضي للقيود والأنظمة التمييزية القائمة فيما يتعلق بنقل المواد النووية والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ونلاحظ التطورات الأخيرة المتعلقة بمراجعة المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة والمعنية بتكوين مجلس الإدارة، ونرى أن بعض المناطق لا تحظى بالتمثيل الكافي في الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار في الوكالة. وظلت هذه القضية ترد في جدول أعمال المؤتمر العام للوكالة منذ ٢٠ عاما. وجعل عدد من التطورات، بما في ذلك زيادة عضوية الوكالة، من الضروري جدا استعراض

تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الأمان النووي. وتقوم كازاخستان حاليا بتنفيذ الإجراءات الداخلية التي اعتمدتها الدولة والتي تستطيعها من التصديق على اتفاقية الأمان النووي التي وقعنا عليها في العام الماضي.

إن المشكلة المتمثلة في كيفية تناول موضوع النفايات المشعة هي مسألة هامة بالنسبة لكازاخستان. وكازاخستان، شأنها شأن أية دولة تقوم بتطوير صناعة الطاقة النووية، تحاول تحديد حلول مقبولة لهذه المشكلة. في غضون ذلك، يجب أن ننشئ قاعدة قانونية ومعيارية حديثة للتعامل مع الأمان الإشعاعي ومعالجة النفايات، فضلا عن إيجاد بني تحتية مناسبة. لهذا السبب تؤيد حكومة كازاخستان مشروعا إقليميا للوكالة الدولية للطاقة الذرية يرمي إلى التصدي لهذه التحديات مع بداية القرن المقبل.

وتشارك كازاخستان في مشاريع للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق باستعمال طرائق نووية ونظائرية في ميادين الصناعة والزراعة والطب وعلم المياه وميادين أخرى، ويحدونا الأمل في توسيع هذا التعاون. وفي هذا المجال يمكن لبلادي أن تسهم في توسيع الاستعمال السلمي للتكنولوجيات النووية. فعلى سبيل المثال، اكتسبت بلادي نوعا ما خبرة واسعة في استعمال مفاعل سريع لإزالة ملوحة مياه البحر، وهو ما يمكن لكازاخستان أن تتشاطره مع البلدان المهتمة.

ولدى كازاخستان قدرة علمية وتقنية كبيرة في ميدان الطاقة النووية. وتقوم الحكومة بتكريس اهتمام خاص لتحويل موقع التجارب النووية السابق قرب سيميپالاتنسك الذي تشكل منشآت البحوث الموجودة فيه حاليا جزءا من المركز النووي الوطني لكازاخستان. وتتعاون كازاخستان في هذا المجال تعاونا نشطا مع الوكالة. وقد وضعت دراسات عن حالة الإشعاع في موقع التجارب. وتساعد المعلومات على تحديد طرائق ممكنة لمعالجة الآثار الناجمة عن سنوات من التجارب على الأسلحة النووية.

وينبغي التذكير مرة أخرى بأن أكبر موقع للتجارب النووية في العالم في سيميپالاتنسك شهد طوال فترة أربعين عاما ٤٧٠ تضجيرا نوويا، منها ١١٢ تفجيرا جرت في الجو. وهذه التفجيرات مثلت قرابة ٧٠ في المائة من جميع التجارب على الأسلحة النووية التي أجراها اتحاد

باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وأزيلت جميع الرؤوس الحربية النووية من الجمهورية. وتلقت كازاخستان ضمانات شاملة لأمنها وسلامتها الإقليمية من الدول النووية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وقعت كازاخستان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤيد كازاخستان تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الوكالة بهدف تعزيز نظام الضمانات الحالي. ووقع بلدنا، باعتباره عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتفاق ضمانات مع الوكالة دخل حيز النفاذ في آب/أغسطس ١٩٩٥ عقب التصديق عليه بمرسوم أصدره رئيس كازاخستان. وإن جميع الأنشطة النووية السلمية التي تقوم بها الجمهورية تخضع بموجب الاتفاق لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد بدأ تطبيق التدابير الواردة في الجزء ١ من برنامج "٩٣ + ٢" في المنشآت النووية في كازاخستان هي المنشآت التي وضعت تحت الضمانات.

وإننا نرحب بالتدابير التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل منع الاتجار غير القانوني بالمواد النووية ومصادر الإشعاع المؤين. واعترافا بحقيقة أن الحكومات الوطنية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا الصدد، أنشأت الدولة نظاما لاحتمساب ورصد المواد النووية، يعمل به في كازاخستان، ويجري إعداد التقارير لتتقدمها إلى الوكالة. وتجري أعمال التفتيش من قبل الوكالة في جميع المنشآت النووية، ويتم التحقق من المواد النووية. وهذه التدابير المستفيضة تكفل شفافية النشاط النووي الجاري على أراضي بلدنا.

وتقدر كازاخستان عظيم التقدير دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام رصد الاتجار بالمواد النووية وتعزيز فعالية النظام. وتمثل كازاخستان في سياستها التصديرية لجميع متطلبات الوكالة فيما يتعلق باستيراد وتصدير المواد النووية. وترد هذه المتطلبات في المبادئ التوجيهية الراهنة التي تضعها الحكومة لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير. وإن القانون الوطني المتعلق بمراقبة التصدير، والقانون المتعلق باستعمال الطاقة الذرية هما القانونان الرئيسيان في النظام الموحد المعني برصد الدولة للمواد النووية في الجمهورية في الوقت الراهن.

وإذ يوجد لدينا مفاعل واحد للطاقة وأربعة مفاعلات للبحوث، تؤيد بلادي تأييدا كاملا الجهود التي

"أن يساهم المؤتمر إسهاما ملموسا في فهم المشاكل المتصلة بتعزيز نظام عدم الانتشار، وأن يحرز تقدما ملموسا في تحسين التفاهم المتبادل بين البلدان". [المرجع نفسه، الفقرة ٥]

وأعرب المشاركون في المؤتمر أيضا عن امتنانهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهودها النبيلة

"في تعزيز النظام وأنشطته الهادفة إلى زيادة فعالية الضمانات الدولية للنشاط النووي السلمي". (المرجع نفسه، الفقرة الثالثة)

وتمنوا للوكالة

"نجاح أنشطتها في ذكرها السنوية الأربعين". (المرجع نفسه، الفقرة الخامسة)

وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام ومتزايد النشاط في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي دعم وتعزيز نظام عدم الانتشار. وإن كازاخستان، إذ تكرر تقديرها الكبير لإسهام الوكالة في تعزيز السلم والأمن، على استعداد لمواصلة تشجيع برامج الوكالة وأنشطتها والعمل كشريك يعتمد عليه في هذه الجهود.

السيد دو بريز (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): على غرار بقية المتكلمين الذين سبقوني، أود بالنيابة عن وفدي أن أشكر السيد هانس بليكس على عرضه الوافي لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أيضا أن نشكر سفير اليابان على عرضه لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي تشارك جنوب أفريقيا في تقديمه.

لقد كانت سنة ١٩٩٧ سنة رائعة حقا بالنسبة للوكالة، وسنظل نتذكرها لفترة طويلة بسبب ما تحقق خلالها من إنجازات هامة كثيرة.

في المقام الأول، تصادف هذه السنة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الوكالة، وسنة تغيير قيادتها. وأتاحت الذكرى السنوية الأربعين وقتا للتفكير، في إطار الوكالة، في منجزات السنوات الـ ٤٠ الماضية وفي الطريق نحو المستقبل. وكان هذا موضوع المؤتمر العام للوكالة المعقود

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة. وقد لحقت أضرار هائلة في صحة شعب كازاخستان وبيئته. وحسبما يرد في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعروف هنا اليوم، فإن الإقامة المطولة في أماكن حول موقع التجارب هذا تسفر عن جرعات عالية غير مقبولة من الإشعاع. ويحدونا الأمل في أن تكون المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة في المستقبل كافية للتصدي للمشاكل الملحة التي تواجهها كازاخستان في هذا الصدد.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أي بعد خمسين سنة تماما على إنشاء موقع سيميپالاتنسك للتجارب، عقد في الماتا وكورشاتوف، كازاخستان، المؤتمر الدولي المعني بمشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية، بمبادرة من رئيس كازاخستان، السيد نزاربييف. وقد تم في المؤتمر بحث مسائل سياسية وتقنية تتعلق بضمان نظام لعدم الانتشار ومشاكل تحويل مواقع سابقة للتجارب النووية وهيكلها الأساسية.

ولقد أكد السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في خطابه أمام المشاركين في المؤتمر أن:

"هذا المؤتمر هو خطوة من عدد من الخطوات الهامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعلم المجتمع الدولي أن التجارب النووية تسببت في تعريض منطقة واسعة من كازاخستان لإشعاع نووي مع حصول تدهور كبير في البيئة. وهذه المشكلة تتطلب عناية دولية. وإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، فضلا عن حماية البيئة والتنمية الاقتصادية، هي بنود هامة مدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي".

وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر التي عممت في وثيقة للأمم المتحدة A/52/461، يلاحظ المشاركون في المؤتمر أنه:

"أتاح المؤتمر إمكانية تبادل الآراء بين الخبراء ذوي النهج المختلفة من تسوية مشكلة عدم الانتشار، والتعرف على أنشطة البلدان والمنظمات الدولية المختلفة الهادفة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار". [A/52/461، المرفق، الفقرة ٤]

ولقد أعربوا عن الأمل في

وكانت من بين الدول الثماني الأصلية التي اجتمعت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣ للتفاوض حول إنشاء الوكالة. وقد ازدادت مكانة الوكالة على مر السنين، وهي الآن عضو مرموق في أسرة الأمم المتحدة، يقوم بوظيفة حيوية لا في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فحسب بل أيضا في نزع السلاح العالمي من خلال تطبيق برنامج الضمانات.

أخيرا في فيينا، ولن أخوض في هذه القضية هنا. لقد كانت جنوب أفريقيا أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة،

وكانت سنة ١٩٩٧ أيضا سنة تغيير القيادة في الوكالة، بانتهاء مدة خدمة السيد هانس بليكس بعد ١٦ عاما من قيادته لها. وقد أشيد بالسيد بليكس إشادات كثيرة في فيينا في الاجتماعات الأخيرة للمجلس وفي المؤتمر العام، ويرى وفدي أن من الإشادات المناسبة له أن تشهد سنة ١٩٩٧ هذا التقدم الملحوظ في مختلف المجالات. في أعقاب إبرام اتفاقية الأمان النووي، أبرم في عام ١٩٩٧ سكان جديدان هاما: الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، والبروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ومما له أهمية كبيرة بالنسبة لنزع السلاح العالمي وعدم الانتشار النووي اعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي لتعزيز الضمانات، والمعتمد بالفعل من قبل عدد من الدول الأعضاء. ومن المأمول فيه أن يوفر هذا البروتوكول الأساس لتعزيز اتفاقات الضمانات بين الوكالة وجميع أعضائها، ونود أن نحث جميع هؤلاء الأعضاء على التأمل في الأهمية التاريخية لهذا التطور وفي الحاجة إلى دعمه.

إننا نؤيد بالكامل الوكالة في جهودها لحسم القضايا المتعلقة المتصلة بالضمانات في العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعو هاتين الدولتين إلى التعاون التام في عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة.

ولئن كان وفدي يقر بأن الوكالة في حالة جيدة أساسا، نود أن نحذر من أن هناك مجالات تحتاج إلى تحسين، بالإضافة إلى بعض العلامات المثيرة للقلق. ومن أهمها القلق إزاء مستقبل أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة. فكما يدرك الأعضاء، يتسم التعاون التقني بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. والآن بعد إحراز تقدم في مجالات مثل الأمان النووي، بفضل الانتهاء من الاتفاقيات الأخيرة، وفي تعزيز نظام الضمانات، سيكون من المؤسف أن يعاني برنامج التعاون التقني للوكالة - والذي يرمي، في نهاية المطاف، إلى تعزيز نشاط الوكالة

عام ١٩٩٧، حرصا على السلامة العامة، والصحة وخوفا من أخطار الانتشار. وبينما نعتبر أن المسؤولية الأساسية في هذا الميدان تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإننا ندرك الأهمية المتزايدة للتعاون الدولي فيما بينها، بالإضافة إلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز عمل الحكومات وتوفير التنسيق للتدابير من أجل مساعدتها في مجالات مثل التدريب، وتوفير الحماية المادية للمواد النووية وتبادل المعلومات.

وتلقت الجهود المبذولة لتعزيز السلامة النووية دعما في العام الماضي بفضل دخول اتفاقية السلامة النووية حيز النفاذ. وبلغاريا من بين الأطراف المتعاقدة الأصلية في الاتفاقية وتشعر بالسرور لما أحرز من تقدم في الاجتماع التحضيري الأول المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ولما تم من أعمال تحضيرية لاجتماعات الدول الأطراف لاستعراض السلامة من قبل النظراء، المقرر عقده في السنة المقبلة. وقريرا ستنضم إلى اتفاقية السلامة النووية صكوك قانونية دولية ستسهم في إقامة ما يسميه تقرير استعراض السلامة النووية لعام ١٩٩٧ "ثقافة السلامة النووية العالمية".

واسمحوا لي بأن أذكر في هذا الصدد أن الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، وكذلك البروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، قد فتح باب التوقيع عليها في الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتنتظر بلغاريا في الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، بالرغم من المشكلات المالية الكبيرة المرتبطة بتنفيذها.

وكانت سنة ١٩٩٧ سنة ناجحة للوكالة في مجال أنشطة التعاون التقني للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد وضعت استراتيجيات ونهج جديدة في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا النووية لتعزيز برامج التعاون التقني للوكالة وقدرات الدول الأعضاء على التطبيق المأمون للتكنولوجيات النووية والإشعاعية الرامية إلى تحقيق فوائد عملية مباشرة.

وجمهورية بلغاريا من بين البلدان التي تستخدم الطاقة النووية في توليد الكهرباء. وفي عام ١٩٩٦ بلغ إنتاج محطة كوزلودوي للطاقة النووية ٤٢ في المائة من إجمالي الإنتاج الكهربائي. وفي استغلال مفاعلات

الأساسي - من الافتقار إلى الموارد الكافية. ولهذا تناشد جنوب أفريقيا جميع أعضاء الوكالة أن يكفلوا بقاء هذه الوظيفة الحيوية عند مستوى مناسب ومواصلة تطويرها لمواجهة احتياجات البلدان.

وأود أن أختتم ببيانني بالإعراب عن مدى غبطة حكومة جنوب أفريقيا في الترحيب بالمدير العام الجديد للوكالة، السيد محمد البرادعي، من مصر، في منصبه. إننا نعتقد أنه اختيار ممتاز، ونعلم أنه سيجلب معه إلى هذا المنصب دراسة خاصة باحتياجات أفريقيا والبلدان النامية عموما. وسنعمل على تأييده بالكامل في سعيه إلى البناء على النجاح المؤكد لسلفه الموقر.

وبهذه الملاحظات، يؤيد وفد جنوب أفريقيا اعتماد مشروع القرار A/52/L.13.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد جمهورية بلغاريا، أود أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد احتفلت هذا العام الدورة العادية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالسنة الأربعين لبدء سريان نظامها الأساسي. والوكالة، بوصفها عضوا في أسرة الأمم المتحدة، تضطلع بدور خاص وهام في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومنع انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي ينبغي تناوله من خلال الجهود التعاونية والالتزامات الراسخة. وهو دور قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يدل سجل أنشطتها، بجدارة تستحق الثناء في العقود الأربعة الماضية.

وبالإضافة إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة، فإن آليات مراقبة الصادرات الوطنية تعد أداة هامة لمنع الانتشار النووي. وإن بلغاريا بوصفها عضوا في فريق الموردين للمواد النووية ولجنة زانغر، تتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي ممارسة الحق في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، على النحو المتوخى في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووفقا للالتزامات عدم الانتشار الواردة في المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

ولا تزال المشاكل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمواد النووية تتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي في

محطة كوزلودوي للطاقة النووية. وتتجه هذه التدابير إلى التخلص من أوجه القصور في تصميم الوحدات في سياق متطلبات الوثائق التنظيمية والتقنية الحالية. وقد أعد المشروع الأول للبرنامج الشامل وهو الآن قيد النظر. ويعمل الخبراء التابعون لسلطة الأمان الوطنية البلغارية بالتعاون مع مجموعة المنظمين الغربيين، على مجموعة من المعايير المستحدثة لإعادة بناء الوحدات ٤-١. كما أن برنامج التحديث قد وضع لضمان أمان تشغيل الوحدات ٥ و ٦ في محطة كوزلودوي. ودعي خبراء الوكالة لاستعراض مشروع البرنامج وأخذت توصياتهم في الاعتبار في إعداد النص النهائي. وسيقوم بتنفيذ هذا البرنامج اتحاد مالي من شركات ألمانية وروسية وفرنسية، إلى جانب شركة وستينغهاوس ومحطة القوى النووية نفسها. وفي عام ١٩٩٦-١٩٩٧ تم تسلم وتركيب نظام حديث للرصد الدائم للإشعاع والأحوال الجوية في البلاد في إطار برنامج العمل للمعونة المنسقة لبولندا وهنغاريا. وقد أنشئت شبكة حاسوب في الهيئة التنظيمية لإعداد وتحليل وتسجيل المعلومات المتعلقة بتطبيق مصادر الإشعاع في مجالات البحوث والطب والصناعة والزراعة.

واستمر التعاون التقني بين الوكالة وبلغاريا بشكل ناجح في الفترة قيد الاستعراض. وشارك علماءنا وخبراءنا في برنامج الوكالة للبحوث وفي اجتماعات الفريق الاستشاري واجتماعات اللجنة الفنية، وكذلك في المؤتمرات الدولية والندوات والحلقات التي نظمتها الوكالة. وتم تدريب الاختصاصيين البلغاريين في إطار برنامج الزمالة التابع للوكالة في معاهد مرموقة، وفي دورات وحلقات تدريبية إقليمية وإقليمية. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التقنية التي قدمتها لبلدي في المشاريع الوطنية والإقليمية.

وفي الختام اسمحوا لي بأن أحيي المدير العام المتقاعد السيد هانس بليكس الذي قاد أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الستة عشر عاما التي قضاه في الخدمة بقدر كبير من النزاهة والحكمة، وأن أمنى له كل التوفيق في أعماله في المستقبل. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأهني السيد محمد البرادعي على موافقة الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعيينه في منصب المدير العام المقبل، ولأؤكد له دعم جمهورية

الطاقة النووية يولى اهتمام كبير لضمان الأمن النووي والحماية من الإشعاع. وتركز جهودنا على ثلاثة أهداف رئيسية، هي: أولا، تعزيز أمان تشغيل وحدات محطة كوزلودوي للطاقة النووية؛ وثانيا، زيادة فعالية المفتشية المعنية بسلامة استخدام الطاقة الذرية في إطار اللجنة المعنية باستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية؛ وثالثا، تحسين التشريع الوطني المتعلق بالطاقة النووية وجعله منسجما مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

وقد قدمت لنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة كبيرة في تحقيق هذه الأهداف بتدريب المفتشين البلغاريين في دورات وحلقات تدريبية إقليمية وإقليمية، وكذلك بتقديم مساعدة مباشرة عن طريق مشروع التعاون التقني المسمى تعزيز قدرات السلطة البلغارية المسؤولة عن الأمان النووي. وبما أن بلغاريا من البلدان التي تقوم بتشغيل محطات للقوى النووية من طراز WWER، فإننا مهتمون ببرنامج الوكالة خارج الميزانية والمعني بهذا النوع من المفاعلات. وفي رأينا أن هذا البرنامج الذي أظهر بالفعل فعاليته يمكن تمديده واستخدامه في تنسيق التخطيط والمساعدة التقنية لرفع مستوى وتحديث وحدات محطة كوزلودوي للطاقة النووية.

وتبعاً للتوصيات الدولية تم في عام ١٩٩٦ تنفيذ البرنامج الخاص بضمان أمان تشغيل وعاء الضغط في مفاعل الوحدة ١ خلال العمر المتبقي للوحدة. وأجريت تحليلات تفصيلية للصددمات الحرارية المضغوطة، وحسابات ميكانيكية دقيقة لوعاء الضغط في المفاعل. وأظهرت النتائج بوضوح أن وعاء الضغط في المفاعل بالوحدة ١ يمكن الاستمرار في تشغيله بأمان لسنوات عديدة، بدون إدخال تدابير ميكانيكية إضافية. وتم التوصل إلى هذه النتيجة خلال اجتماع دولي نظم في صوفيا في أيار/مايو من هذه السنة بالتعاون مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وخلال السنوات القليلة الماضية تم تنفيذ عدد من التدابير لتعزيز مستوى الأمان في محطة كوزلودوي للطاقة النووية. وفي عام ١٩٩٦ بدأ وضع البرنامج الشامل لتعزيز الأمان في الوحدات ٤-١ لمحطة كوزلودوي لضمان تشغيلها خلال العمر المتبقي للمحطة. ويهدف ذلك البرنامج إلى اتخاذ التدابير المناسبة والمبررة اقتصاديا والمتطابقة تقنيا مع مواصفات

إن رسالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها في ضمان الأمن العالمي بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تمثل الأولوية الأولى في الأنشطة الحالية للوكالة وأنشطتها في المستقبل. وترحب الجمهورية التشيكية باعتماد النص النموذجي للبروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات بوصفه نتيجة ملموسة وإيجابية لبرنامج ٢٠٩٣. ويزيد البروتوكول على نحو كبير الولاية التفيثية المنوطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشرفني أن أبلغ الجمعية أن الجمهورية التشيكية بدأت باتخاذ خطوات للانضمام إلى البروتوكول.

وعندما نتكلم عن ثقافة الأمان العالمي، علينا أن نضع سلامة كل من محطات توليد الطاقة النووية والمرافق غير العسكرية الأخرى التي تستخدم المصادر النووية للأغراض السلمية في إطار قانوني دولي معيّن. وتشيد الجمهورية التشيكية بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها المفضية إلى إعداد واعتماد بروتوكول لتعديل اتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية والاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، وجميعها تقدم معايير أمان للمجالات غير المشمولة حتى الآن. وبلادي على استعداد لإدماجها في تشريعاتها حال التوقيع عليها واعتمادها ودخولها حيز النفاذ.

وإن تطوير واستخدام الطاقة الذرية وتأمين مصادر الإشعاع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعاون وبرامج المساعدة التقنية. وتساعد هذه البرامج في اكتساب تجارب وأساليب ونهج جديدة وتساعد في الوقت نفسه على تشاطر خبراتها مع الآخرين. وإن برامج التعاون التقني التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المستويين الإقليمي والوطني، تقدم مساعدة تقنية واجتماعية واقتصادية بصورة خاصة للمستفيدين منها.

وكانت المادة السادسة من النظام الداخلي من أكثر المواضيع التي حظيت بمناقشة مكثفة في المؤتمر العام الأخير، وأولئك الذين كان لهم اهتمام أو شاركوا مباشرة في المناقشات يوافقون على أننا كنا نعالج مسألة بالغة التركيب والتعقيد والدقة، حيث أن الشروط الضرورية المسبقة لنجاحها تتمثل في توفر الحد الأقصى من التفهم لوجهات نظر الأطراف وأقصى درجات المرونة.

بلغاريا الكامل في معالجة المهام الصعبة والمعقدة التي تواجه الوكالة ودولها الأعضاء.

السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلت به لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة الأخرى. ولذلك سأقصر بياني على المسائل التي تعتبرها الجمهورية التشيكية ذات أهمية خاصة بالنسبة لها.

إن الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد واكبت الذكرى الأربعين لوجود الوكالة، ولهذا كانت مناسبة لإعداد قائمة بالإنجازات والاختراقات. وفوق كل ذلك، كانت فرصة لتحديد مهام وأهداف جديدة.

وكما نعلم جميعاً، تتمثل الأهداف الرئيسية للوكالة في تسريع وتوسيع إسهام الطاقة النووية في السلم والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. ويؤيد بلدي الرأي القائل بأن عمل الوكالة في هذه الناحية كان ناجحاً.

وطيلة معظم العقود الأربعة الماضية تم تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في البيئة التي خلقتها الحرب الباردة والعالم ذو القطبين. ومما تجدر ملاحظته أن الوكالة كانت من بين المنظمات التي تعاملت بنجاح مع هذه الثنائية القطبية يوماً بعد يوم، بجمعها لأناس من جنسيات مختلفة تحت سقفها، وتوفير المجال لهم لتبادل وجهات النظر والخبراء، وإنشاء برنامج مناسب لإرساء مبادئ الأمن المشتركة لاستعمال الطاقة النووية. وبذلك أسهمت الوكالة في تحقيق قدر أكبر من التفاهم والتعاون والتقدم، بغض النظر عن الانقسامات السياسية القائمة.

وعلى مر السنين أثبتت الوكالة أيضاً قدرتها على تجسيد احتياجات دولها الأعضاء. وبالتوافق معها أعادت تدريجياً توجيه تشديدها من التأييد العام والعريض لجميع أشكال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والإشعاع المؤين، إلى وضع مبادئ أساسية للأمان النووي والحماية من الإشعاع. وتركزت جهودها في الآونة الأخيرة على مشكلة النفايات المشعة وعلى دورة الوقود النووي. واقتترنت هذه العملية بالبحث عن أشكال جديدة ومحسنة لإدارتها وهيكلها الداخلي.

طوال سنواتها الأربعين كبيرة ومما لا شك فيه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنظام ضماناتها تضطلع بدور استثنائي وهام في التحقق من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتائج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجسد الجهد المشترك للدول الأعضاء ولأمانة تلك المنظمة الفريدة. واسمحوا لي أن أضيف بأن الخبراء السلوفاك يشاركون بنشاط أيضا في طائفة كبيرة من الأنشطة المتصلة بمهام هذه المنظمة.

وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة إضافية جديدة في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الترتيب الجديد لنزع السلاح النووي. وسلوفاكيا، في موقفها الوطني وفي وظيفتها كرئيس للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤيد أهداف الدول الموقعة المهمة بالتعاون الفعال بين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأمل سلوفاكيا بأن موقع المنظمين في فيينا سيهيئ ظروفًا ممتازة للتعاون المفيد وسيساعد في تحسين أنشطة التحقق في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإن إعداد نظام التحقق الوظيفي الذي سيراقب بفعالية التقيد بأحكام معاهدة حظر التجارب النووية هدف معقد ينطوي على جوانب سياسية عديدة. فإ إنشاء شبكة من المختبرات ونقاط الرصد وربط هذا النظام بمركز البيانات الدولي في فيينا سيتطلب جهدا مشتركا من جانب المجتمع الدولي وموظفي الأمانة العامة على مستوى الخبراء.

وترحب سلوفاكيا بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، بوصفها أحد ركائز الاستقرار العالمي، والثقة ونزع السلاح النووي. وفي هذا المنعطف، نناشد جميع البلدان التي لم توقع على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، امتثالا للمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، أن تفي بالتزاماتها وفقا للمعاهدة.

وإن نظام الضمانات أداة مقبولة عموما لمراقبة الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، وتزداد أهميتها مع ازدياد عدد المنشآت النووية وكمية المواد النووية. ونلاحظ مع الارتياح الانتهاء من تقرير تنفيذ الضمانات لعام ١٩٩٦، الذي ينص على أن المواد النووية وغيرها من المواد التي تم الإعلان عنها ووضعت تحت نظام

وأكدت الجمهورية التشيكية عدة مرات على أنها لا ترى ضرورة عاجلة لإجراء تغييرات في حجم تكوين مجلس المحافظين، وذلك للمحافظة على كفاءة وفعالية عمل المجلس. ومع ذلك، وفي سياق المناقشات، قررنا انطلاقا من روح الوفاق القبول بصفقة حل اقترحتها كندا، وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد هنا، أنه إذا جرت أية محاولة لمعالجة كل جانب من جوانب الاقتراح بصورة منفصلة، فإن الجمهورية التشيكية لا تستطيع الموافقة على أي حل سوى التمثيل المنصف لجميع المناطق الجغرافية، وفقا للتطورات الأخيرة في عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبخاصة في أوروبا.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير بلادي وشكرها للمدير العام المغادر السيد هانس بليكس على سنواته الـ ١٦ قضاها في العمل المكرس للوكالة. لقد كانت فترة تميزت بالضغط المتواصل على التوسيع الديناميكي لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جهة، والأموال المحدودة من جهة أخرى. وكانت فترة تعيّن فيها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعالج مشاكل تتعلق بالعراق، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومحادثات السلام في الشرق الأوسط وفعالية الضمانات. وقد عالج السيد بليكس جميع تلك المشاكل بنجاح. إنه يستحق شكرنا الخاص لإسهامه الشخصي في نجاح الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي بناء سمعتها الراقية.

وفي المنتهى، أود أن أتمنى للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمدير العام المنتخب حديثا، السيد محمد البرادعي، الكثير من النجاح في عملهما في المستقبل.

السيد مسترك (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن سلوفاكيا، بوصفها دولة مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، تؤيد ومن ثم تقرر البيان الذي أدلت به لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية التي تعكس موقف بلدي بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن سلوفاكيا تقدر تقديرا عاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها منظمة دولية ذات أهمية حاسمة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وإن النتائج الناجحة التي حققتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية

النطاق من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة عامة. إن تطبيق أحدث المعلومات العلمية والتقنية يساعد على الارتقاء بمعايير الأمان. وبفضل الاستثمارات المستدامة، حققت سلوفاكيا تقدما كبيرا في أمان مفاعلات الطاقة النووية لديها.

وللتعاون التقني أهمية خاصة بالنسبة لسلوفاكيا. ففي عام ١٩٩٦، شاركت الهيئات السلوفاكية في سبعة مشاريع وطنية و ١٨ مشروعا إقليميا. ونشارك بنشاط في مشاريع البحوث. وأصبحت مشاريع التعاون التقني جزءا من التطوير التقني في بلدنا. واستكمل بنجاح مشروع من أهم المشاريع، وهو تدعيم هيئة تنظيم الأمان النووي، والآن، تقدم سلوفاكيا المهارات التي اكتسبتها إلى البلدان الأخرى.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام للوكالة، السيد هانس بليكس. فخلال تقلده منصبه لمدة ١٦ عاما، أصبحت هذه المنظمة الدولية مؤسسة يقدرها الجميع. ونود أيضا أن نشكر أمانة الوكالة على نهجها المسؤول تجاه أعمال الوكالة. وفي نفس الوقت، نقدم تهنينا للسيد محمد البرادعي، المدير العام المنتخب مؤخرا. ونثق في أن الوكالة، ستواصل الاضطلاع بدورها بنجاح تحت قيادته، ويمكنه أن يعمل على مساعدة سلوفاكيا.

السيد بوهاييفسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يوافق هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطيلة هذه المدة، كان سجل الوكالة ممتازا في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفي منع انتشار الأسلحة النووية.

وقد شهدنا في العام الماضي بعض الأحداث الضخمة على الصعيد العالمي وفيما يتعلق مباشرة بأنشطة الوكالة والتعاون بينها وبين أوكرانيا. وكان مما له أهمية بالغة التوقيع هنا في الأمم المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخول اتفاقية الأمان النووي حيز النفاذ، وإتمام تطوير وثائق دولية جديدة عشية الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة. ويمكننا أن نقول بكل تأكيد إنه قد أقيم النظام التشريعي الدولي الذي ينظم قضايا استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

الضمانات بقيت قيد الاستخدام السلمي. ومن ناحية أخرى، أشرنا إلى استمرار المشاكل في تنفيذ الضمانات من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبخاصة في التحقق من الإعلان الأولي. وإننا نناشد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الانتهاء من عملية التحقق من الإعلان الدولي في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد سلوفاكيا برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٢+٩٣، الذي يمثل استخدام تقنيات التحقق الحديثة المتقدمة من أجل بناء الثقة على نحو أفضل في المستقبل. ونحن مقتنعون أن هذا البرنامج سيصبح أداة موثوق بها لمراقبة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وأعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عددا من المعاهدات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية. وكانت سلوفاكيا أول بلد من تلك البلدان التي تمتلك مفاعلات نووية يصادق على اتفاقية الأمان النووي. ونحيط علما بأن هذه الاتفاقية الهامة توفر معايير أمان كافية في البيئة الدولية. وترحب سلوفاكيا أيضا بحقيقة أنه جرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ اعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك والاتفاقية المتعلقة بأمان تصريف النفايات المشعة واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية والبروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وهذه الصكوك القانونية الجديدة تشكل نظاما دوليا في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يعد في عالم اليوم، عاملا بارزا في التنمية المستدامة.

وتلعب الطاقة النووية دورا هاما في الاقتصاد السلوفاكي. ونتيجة للانتعاش الاقتصادي، شهدت سلوفاكيا زيادة سريعة منذ عام ١٩٩٤ في استهلاك الكهرباء بمعدل نمو يبلغ حوالي ٨ في المائة سنويا. ومن ناحية أخرى، هناك عدد من البرامج التي تركز على وفورات الطاقة. ففي عام ١٩٩٦ ولدت مفاعلات الطاقة النووية ما يقرب من نصف إجمالي الكهرباء في سلوفاكيا. وتكفل مؤسسة تنظيمية نووية مستقلة في جمهورية سلوفاكيا رقابة الدولة على الأمان النووي. وتتخذ قرارات هذه الهيئة بناء على اعتبارات التقنية فقط يساندها في ذلك تعاون دولي واسع

معرض التصديق على اتفاقية الأمان النووي" وقدم إلى البرلمان.

ونحن نؤيد أنشطة الوكالة الرامية إلى إنشاء نظام شامل للمسؤولية المدنية عن الضرر النووي، ونؤكد امثالنا للمبادئ الرئيسية لهذا النظام. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ انضمت أوكرانيا إلى اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وقد وضع مشروع قانون بشأن إدخال تغييرات منازرة على التشريعات الوطنية، ويستعرضه البرلمان حاليا.

وترحب أوكرانيا باعتماد صكين جديدين مؤخرا في مجال المسؤولية النووية، وهما بروتوكول تعديل اتفاقية فيينا واتفاقية التعويضات الإضافية عن الأضرار النووية. وترحب أيضا بالتقدم الكبير المحرز في التوصل إلى توافق دولي في الآراء حول نهج تعزيز التصريف الآمن للنفايات المشعة والوقود النووي المستهلك، مما أسفر عن فتح باب التوقيع على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة. وقد كانت أوكرانيا من أول الموقعين على هذه الصكوك الثلاثة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ومشكلة أمان مفاعل الطاقة النووية في تشرنوبيل لا تزال تشغلنا. وفي هذا الصدد، أود أن أحيط الجمعية علما، بإيجاز، بالتقدم المحرز في تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم بين مجموعة الـ ٧، واللجنة الأوروبية وأوكرانيا التي جرى التوقيع عليها في أوتاوا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وفي ضوء أزمة الطاقة الكهربائية الحادة في أوكرانيا، لم يكن من السهل اتخاذ قرار بإغلاق الوحدة ١ من محطة تشرنوبيل عام ١٩٩٦. وفضلا عن ذلك، جرى إنهاء كل البرامج الطويلة الأجل المتعلقة بالأمان في هذه المحطة. ولا تنفذ الآن إلا الأنشطة التي تحافظ على المستوى الواجب من الأمان في المفاعلات المتبقية، ويجري استحداث مشاريع أمان قصيرة الأجل. ويدل كل هذا على أن أوكرانيا تستعد للوفاء بالتزاماتها بإنهاء عمل مفاعل الطاقة النووية في تشرنوبيل بحلول عام ٢٠٠٠.

ووفقا لمذكرة أوتاوا، فإن الشرط المسبق لإنهاء عمل مفاعل الطاقة النووية في تشرنوبيل هو إكمال

وكان مما لا يقل أهمية عن ذلك اتمام برنامج "٢+٩٣"، وتطوير البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاق الضمانات الذي يستهدف تعزيز فعالية نظام الضمانات.

ومن الصعب أن نغالي في تقدير دور ضمانات الوكالة في كفالة استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، فهي الصكوك الرئيسية للامتنال لنظام عدم الانتشار الدولي.

والاتفاق بين أوكرانيا والوكالة لتطبيق الضمانات على كل المواد النووية في كل الأنشطة النووية السلمية في أوكرانيا اتفاق يجري تنفيذه ويطبق بنجاح. وتؤيد حكومة أوكرانيا أيضا مبادرات الوكالة الجديدة بشأن تطبيق ضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد قررت حكومة أوكرانيا هذا العام أن تنضم إلى قاعدة بيانات الوكالة تعزيزا للاندماج والرقابة على الاتجار في المواد النووية ومصادر الإشعاع المؤين.

ولمشكلتي الأمان النووي والإشعاعي أهمية بالغة بالنسبة لأوكرانيا، وكذلك بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره. ويسعدنا أن نلاحظ أن أمانة الوكالة تضطلع بدور هام في الجهود التي تبذل في دول شرق ووسط أوروبا لتقييم أمان مفاعلات الطاقة النووية.

نحن نقرب تدريجيا من التوافق الدولي في الآراء حول أمان مفاعلات الطاقة النووية ذات التصميم السوفياتي. ومن الواضح تماما أن قضية أمان محطات الطاقة النووية لا يمكن حلها في وقت قصير. ففضلا عن العمل الشاق الذي تتطلبه، فإنها تتطلب أيضا تغييرات جادة في التشريع والإدارة، بالإضافة إلى تطوير نظام صحيح للتنظيم النووي. وبعبارة أخرى، من الضروري توفير ثقافة أمان رفيع المستوى على أساس حكومي. ولا يمكننا أن نتوقع نتائج سريعة، ولكن علينا أن نواصل التحرك في هذا المسار.

ويستعرض برلمان أوكرانيا حاليا مجموعة من مشاريع القوانين بشأن الأمان الإشعاعي والنووي. وفضلا عن ذلك، فقد وضع مشروع قانون بعنوان "في

الصعبة التي واجهها المجتمع الدولي أثناء العقد الماضي، منتجة للغاية. فقد قاد السيد بليكس الوكالة طوال جميع هذه السنوات باستقامة وحكمة. ونحن نشكره على إنجازاته، التي أصبحت مغنما مشتركا لنا.

باسم وفد أوكرانيا، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بأصدق التهاني إلى السيد محمد البرادعي على تعيينه المدير العام التالي للوكالة. ونؤكد له على دعمنا المستمر في النهوض بأهداف الوكالة الهامة.

السيدة تولي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بادئ ذي بدء أن أعرب، باسم وفد كينيا، عن تقديرنا للسيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الموجز الشامل عن أنشطة الوكالة في العام الماضي، بالإضافة إلى تقرير الوكالة (GC(41)/8)، المعروض علينا. ويتقدم وفد كينيا بالتهنئة إلى المدير العام وإلى جميع موظفي الوكالة على التزامهم المستمر والخدمة المتفانية التي يقدمونها للمجتمع الدولي في دعم وتنفيذ الولاية التي نيّطت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سنة ١٩٩٧ معلم في تاريخ الوكالة. فهي السنة التي احتفلت فيها الوكالة بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها، وغيّرت في الوقت ذاته مسؤولها التنفيذي الأول. ونعرف جميعا أن السيد هانس بليكس قرر التقاعد في نهاية هذا الشهر بعد ١٦ عاما من الخدمة المتفانية للوكالة. وتقديرا لإدارته البراغمية ومساهمته الفذة وخدمته الممتازة للوكالة أسبغ عليه المؤتمر العام للوكالة في دورته الحادية والأربعين لقب المدير العام الفخري تكريما له. والدور الفعال الذي قام به على مدى السنين، بوصفه سفيراً فوق العادة للطاقة النووية، معروف جيدا للجميع. وفي كينيا، سيذكر السيد بليكس بإعجاب لمبادرات التعاون التقني العديدة التي اضطلع بها في بلدنا أثناء توليه منصبه والجهود التي اضطلع بها بمقتضى النظام الأساسي للوكالة للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ نظام الضمانات وتقليل ما تشكله الطاقة النووية من خطر على الحياة والصحة والبيئة. ونحن نتمنى للدكتور بليكس تقاعدا ممتعا وناجحا وهاذا.

في السنوات الأربعين الماضية، ميزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسها بوجودها المفيد والمحترم

إنشاء وحدات طاقة تعويضية. ولكن مسألة الدعم المالي لهذا المشروع لم تحلها حتى الآن المؤسسات المالية الدولية، مما قد يؤدي إلى إعادة النظر في قرارات سابقة تتعلق بإنهاء عمل مفاعل الطاقة النووية في تشرنوبيل.

اتباعا لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم، تشعر حكومة أوكرانيا أنها محقة في أن يراودها القلق لعدم كفاية الأنشطة الراهنة الموجهة إلى التماس الموارد اللازمة لمشروع إغلاق محطة تشرنوبل للقوى الكهربائية، الذي أعيد تحديد مواعده، وبالنسبة لعدد من المشاريع فإن هذه الجهود يجري إعاقتها دون داع.

إن إخفاق الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بشأن مشروع تشرنوبل من شأنه أن يؤدي إلى رد فعل سلبي في أوكرانيا وفي دول أخرى أيضا، كما أنه يضر بقضيتنا المشتركة: وهي أن تستخدم الطاقة النووية استخداما مأمونا في الأغراض السلمية.

ومن بين المشاريع البالغة الأهمية لما يسمى بمجموعة تشرنوبل المتكاملة، تعلق حكومة أوكرانيا أهمية خاصة على مشروع الوقاية للوحدة ٤ من محطة تشرنوبل، التي دمرت في حادث عام ١٩٨٦. ونحن نرحب بمبادرة حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بمشروع "التابوت الخرساني"، التي أيدتها بقية مجموعة البلدان الصناعية السبعة وأوكرانيا. ونرحب أيضا باعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الحادية والأربعين القرار بشأن المبادرة الدولية للتابوت الخرساني لتشرنوبل، الذي يدعو الدول الأخرى للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع الفريد، الذي نأمل في أن يعزز أمان المفاعل المدمر.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك لدراسة خيارات لتمويل هذا المشروع البالغ الأهمية الذي لم يسبق له مثيل. ونأمل أن تلقى هذه المبادرة الدعم الكافي.

أخيرا، نعتقد أن التقاعد المرتقب للسيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة، معلم هام أيضا في تاريخ هذه المنظمة. إن ١٦ سنة في هذا المنصب مدة طويلة جدا، وقد كانت هذه السنوات بالنسبة للسيد هانس بليكس، الذي ارتبط اسمه عن كثب بمعظم المشاكل

اهتمام الوكالة المثالي والشديد بتعزيز وتقوية التعاون الإقليمي. ونحن نعتقد أن هذه المساعي ستكفل في نهاية المطاف الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة المتوفرة وتؤدي إلى ظهور أثر إيجابي للعلم والتكنولوجيا بين البلدان المتشاركة.

وعلى المستوى الثنائي، يشعر وفدي بالامتنان للمدير العام وموظفيه على إسهامهم في نجاح برنامج التعاون التقني في كينيا. ومن بين المنافع التي حصلنا عليها من هذا البرنامج في مختلف قطاعات اقتصادنا التدريب والزمالات والتكنولوجيا والصحة البيطرية والبشرية والزراعة والأمان النووي.

وفي ميدان معايير السلامة وأمان الإشعاع، وسّع في العام الماضي المشروع الخاص بتطبيق أساليب الاختبار غير المتلف في التصنيع لمراقبة الجودة ووضع معايير مقبولة للسلع الصناعية في كينيا من خلال مساعدة الوكالة. واقتضى هذا التوسع تجنيد مكتب المعايير في كينيا ليعمل مع المنظمة الدولية للمعايير وأطراف أخرى في وضع مبادئ توجيهية وطنية متسقة ونظام إصدار شهادات.

وفي أثناء ذلك، أدت مشاركة الوكالة في القطاع الزراعي إلى استحداث سلالات جديدة من القمح ذات مقاومة أفضل للجفاف؛ وتشخيص الأمراض الحيوانية ومكافحتها؛ ومكافحة ذبابة التسي تسي والحشرات المثقابة، من بين مشاريع أخرى.

وبالمثل، فإن برامج التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كينيا، أسهمت بالكثير في الشبكة الوطنية لتقديم الرعاية الصحية، وخاصة في مجالي التشخيص الطبي الإشعاعي والتصوير بالأشعة. والمؤسسات الوطنية المنسقة لهذين المجالين تقوم حالياً بنشر المهارات العلمية والتقنية في هذا الميدان بين المستخدمين النهائيين في النظام الوطني للرعاية الصحية. وفضلاً عن ذلك، فإن المؤسسات الوطنية المختصة عن بلدي تعمل حالياً على وضع مشروع للتعاون التقني، بمساعدة الوكالة، بغية تحسين تشخيص وعلاج سرطان عنق الرحم بين النساء.

إن الدور الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود الدولية التي تستهدف منع انتشار الأسلحة

وخدمة الدول الأعضاء في تطوير تطبيقات التكنولوجيا النووية للتنمية المستدامة. ويسر وفدي أن يلاحظ أن أداء الوكالة في العام الماضي كان، كما عهدناه في السنوات السابقة جديراً بالثناء، ويمكن الدول الأعضاء من الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال برنامج التعاون التقني الذي تديره الوكالة. وما فتئ التعاون التقني، منذ أول بروتوكول له لمشروع نموذجي، يركز بصورة متزايدة على المستخدمين النهائيين، معززا بذلك الأثر الاقتصادي والاجتماعي للطاقة النووية. وأدى نجاح المشروع النموذجي إلى تقوية أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، التي أسفرت عن مبادرات جديدة تضم مشاريع نموذجية وأطر برنامجية قطرية وخطة مواضيعية. ومن بين المبادرات الأخرى التعاون التقني بين البلدان النامية والمشاركة في التمويل واستخدام الأهداف ومعايير النجاح.

ونحن نرى أن من المرجح أن يؤدي هذا النهج إلى نتائج اجتماعية واقتصادية ملموسة مستصوبة في إطار برنامج التعاون التقني، وأن يلبي على وجه أكبر الاحتياجات الوطنية من خلال إسهام الطاقة النووية المباشر في تحقيق أولويات التنمية المستدامة على نحو يتسم بالكفاءة، مما يزيد كفاءة وفعالية البرنامج ككل. ولذلك، نحث جميع شركائنا على تقديم أقصى قدر من الدعم لهذه المبادرة، التي تتمثل أهدافها النبيلة، كما توختها الوكالة، في التعجيل بمساهمة الطاقة النووية في التنمية البشرية، وتوسيعها.

تدعو الأمم المتحدة مرارا وتكرارا إلى فلسفة التعاون التقني بين البلدان النامية على أساس التسليم بأن مستويات التقدم التقني تتفاوت بين البلدان النامية، وإذا طبق التعاون التقني إلى أقصى حد ممكن يمكن أن يؤدي إلى منافع مشتركة. وفي هذا المضمار، نشيد بالوكالة على برنامجها المفضل الذي يستهدف النهوض بأنشطة التعاون الإقليمي بوصفها وسيلة للتعجيل في نقل التكنولوجيا النووية. والدعم الذي تقدمه الوكالة إلى المجموعات الإقليمية، مثل اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال الطاقة النووية، والترتيبات التعاونية الإقليمية لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والبرتغاليات والتعاونية الإقليمية للبحث والتنمية في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين في آسيا، وكذلك المشاريع الإقليمية في إطار برنامج التعاون التقني، يثبت بوضوح

لاحظنا أن نسبة الموظفين في الفئة الفنية ارتفعت من ١١,٧ في المائة في عام ١٩٨٢، إلى ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٧، بينما تتضمن الوظائف الفنية العليا التي تشغلها النساء اليوم ١١ امرأة بدرجة ف - ٥ وست نساء بدرجة مد - ١، مقابل امرأتين فقط بدرجة ف - ٥ في عام ١٩٨٢. ونثق بأن مزيداً من الجهود ستبذل لكفالة تعيين وتدريب واستخدام مرشحات قديرات ومؤهلات من جميع مناطق العالم حتى تتكافأ المعادلة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول إن السيد هانس بليكس، حينما يغادر منصبه في نهاية هذا الشهر، سترك منظمة ناجحة ومحترمة خلفه المرموق، السيد محمد البرادعي الذي سيكفل استمرارية الوكالة ويقودها والدول الأعضاء إلى الألفية المقبلة. ولهذا فإن مسؤوليتنا الجماعية هي ضمان تزويد الوكالة بالأموال الكافية وفي الوقت المحدد. وحكومة بلدي، فيما يخصها ستواصل تقديم دعمها التام للقيادة الجديدة في الوكالة، في استجابتها لأعبائها الثقيلة ولتحديات عالم الغد.

وأود أن أنهى كلمتي بالتأكيد على أن كينيا ستؤيد مشروع القرار A/52/L.13.

السيد نونيز - موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتسم هذا العام بأهمية خاصة: فنحن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لدخول النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ. وما من شك في أن سجل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ ذلك الحين للحفاظ على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وزيادة أثرها الاجتماعي والاقتصادي هو سجل إيجابي بحق.

وعلى غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، استفادت كوبا من التعاون التقني مع الوكالة. ويسرنا أن نقول إن مشاركة بلدي في هذا التعاون وصل الآن إلى أعلى مستوياته. ففي عدة مجالات، بدأنا نوفد خبراءنا إلى بلدان أخرى، ونقدم تسهيلات لتدريب المتخصصين الأجانب، كما استخدمت بعض منتجاتنا في مشاريع التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهذا هو السبب في أن كوبا على اقتناع راسخ بما لأنشطة التنمية والتقدم والتعاون التقني من قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة للرسالة التي

النووية أصبح متزايد الأهمية على مر السنين. وفي هذا الصدد، تقدر كينيا الدور الذي تضطلع به الوكالة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأجهزة المتفجرة النووية والمصادر المشعة. وبرنامج قاعدة البيانات الخاص بالوكالة، والمساعدة التي تقدمها للدول الأعضاء في مجال تحسين الحماية المادية للمواد النووية ومراقبتها، وتدابير مراقبة الحدود، تعد جميعاً ضمن إنجازات الوكالة الجديرة بالثناء.

ومع ذلك، نعتقد أنه في أي تحرك جماعي نحو هدف عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تكتسب الخطوات الرئيسية التالية أهمية بالغة: أولاً من الحيوي وقف إنتاج واستخدام المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده، وأن يحث على بدء مفاوضات لوضع اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ثانياً، ينبغي الدخول في مفاوضات ترمي إلى إزالة الأسلحة النووية، وذلك على سبيل الأولوية القصوى لإكمال جميع الجهود الأخرى المبذولة في سبيل الأهداف التي تحققت حتى الآن في ميدان نزع السلاح النووي، مثل تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقات الضمانات الحالية بين الدول والوكالة، بهدف تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة وتحسين كفاءته.

ويسرنا أن نلاحظ أن منجزات الوكالة ازدادت تعزراً هذا العام بالختام الناجح لمؤتمرين دبلوماسيين هامين عقدا في فيينا في بداية الخريف. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمن تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، واعتماد صكين يتعلقان بالمسؤولية النووية، والتي فتح باب التوقيع عليها جميعاً في بداية الدورة العادية الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة.

وسأكون مقصراً لو فاتني التنويه بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في النهوض بدور المرأة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه على الرغم من أن عدد النساء في الفئة الفنية لم يزد بالقدر الواجب، فقد أحرز تقدم في هذا الصدد. فقد

ألا تصبح أنشطة الضمانات عبئا ماليا غير مقبول على البلدان النامية.

إن بلدي يتابع بعناية الأحداث المتعلقة بمعاملة حالات بلدان معينة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية: إن بعضها حتى مستفرد في القرارات المتعلقة بتقرير الوكالة التي أصدرتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة. ونحن نحتفظ بتحفظاتنا فيما يتعلق بإدراج صياغات مثيرة للخلاف في القرار، ذلك لأنه لما كانت هذه وكالة لها تلك الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، فإن القرار المتعلق بها ينبغي أن يصدر على أساس أوسع توافق آراء ممكن.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفد بلدي يتشاطر البيان الذي أدلى به سفير لكسمبرغ نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن العرض العام الشامل لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه السيد هانس بليكس المدير العام يشرح بالتفصيل عاما ناجحا آخر في تاريخ الوكالة الذي يبلغ ٤٠ عاما. لقد أظهرت الوكالة مرة أخرى، ليس فقط فائدتها، وإنما الطابع الذي لا غنى عنه لهذه المؤسسة أيضا. علاوة على ذلك، قدمت دليلا إضافيا على قدرتها على التواءم مع تحديات عصر جديد. والوكالة - في قيامها بذلك - أدت دورها بنجاح في تعزيز وتوسيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأيضا في تنفيذ تدابير الضمانات، وذلك امتثالا لأهداف وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذ نشهد التوسع في التطبيقات السلمية للتكنولوجيات النووية، سواء المتعلقة بتوليد الطاقة أو غيرها، من الأهمية البالغة أن تقام وتحسن، كلما كان ذلك ممكنا، آليات الأمان الملائمة. وهذه تنطوي، من ناحية، على تحقق قائم على نظام ضمانات معزز، ومن ناحية أخرى على اتباع معايير أمان عالية تنفذ في إطار اتفاقات الضمانات. وبينما الاتفاقية المتعلقة بالأمان النووي، مع الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة توفران صكين إضافيين لتعزيز معايير الأمان. فإن ما يسمى بالبروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات الذي اعتمد في أيار/ مايو يشكل الأساس للمزيد من تحسين

تؤديها الوكالة. ونعتقد أن هذه الأنشطة لا ينبغي أن تستمر فحسب بل أن يتواصل تعزيزها أيضا.

ومن المؤسف أن هناك قوى لا ترتدع حتى بأبسط المبادئ الأساسية للتعايش الدولي، وتحاول التلاعب بالوكالات الدولية كوسيلة لتحقيق مصالحها السياسية الضيقة. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، وزعت أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الدول الأعضاء في الوكالة مذكرة من كوبا تتضمن تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والتي ترمي بشتى الوسائل إلى مقاطعة برنامج كوبا النووي، وبخاصة التعاون بين الوكالة وكوبا. وظهور فصل كامل بشكل غير عادي في قانون هلمز - بيرتون سيئ السمعة، يتألف من تدابير محددة ضد برنامج كوبا النووي، يقترن الآن بإجراء يتخذ كونه كونغرس الولايات المتحدة بشأن مجموعة من التعديلات والحيل القانونية الغرض منها تعويق اشتراك كوبا في الوكالة. وهذا الإجراء يستحق الشجب، وبلدي يرفضه رفضا باتا.

وكان من دواعي الشرف العظيم لكوبا أن تستضيف هذا العام أول اجتماع للسلطات الوطنية العليا للبلدان الأعضاء في برنامج الترتيبات التعاونية الإقليمية لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا الاجتماع عزز ذلك البرنامج الهام وزاد من نطاق وأثر مشروعاته. واغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدعم القيم الذي قدمته أمانة الوكالة لضمان الانعقاد الناجح لهذا الاجتماع.

إن اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة المبرمة مؤخرا بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، واتفاقيات فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، تجسد جميعها الجهود التي تبذلها الوكالة بلا كلل من أجل نشر ثقافة الأمان النووي في أوساط المجتمع الدولي. وقد أودعت كوبا مؤخرا صك انضمامها إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لمبادئ وأهداف تلك الاتفاقية.

إننا نعترف أيضا بالجهود المبذولة لتعزيز ضمانات الوكالة التي توجت هذا العام باعتماد بروتوكول إضافي نموذجي. ونؤكد مجددا ضرورة كفالة

في هذا السياق، نشعر بقلق لأن المسألة المتعلقة ببرنامج العراق النووي لم تتوقف عن الظهور على جدول أعمالنا. ونشعر بقلق أيضا لأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لم يكن من الممكن تنفيذها إلى الحد اللازم لتبديد كل الشكوك المتبقية المرتبطة بهذا البرنامج. ومما يؤسف له، أن بعض التطورات التي وقعت مؤخرا زادت من تعقد الحالة. ونحن نشترك الآخرين في مناشدة السلطات العراقية أن تتعاون مع الوكالة والهيئات الدولية ذات الاختصاص، وأن تمدّها بالمعلومات المطلوبة في امثال تام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

هناك مسألة أخرى لا تزال بندا هاما مدرجا على جدول أعمالنا لسنوات تتصل بالشكوك المحيطة بالبرنامج النووي الذي بدأته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤسفنا أن طلبات متكررة وجهها مجلس الأمن تحت ذلك البلد على التعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة، وعلى الامتثال للاشتراطات التعاقدية المترتبة على اتفاق الضمانات الخاص بها، ذهبت أدراج الرياح، وأن الإجابات المقدمة لم تساعد على توفير صورة واضحة بقدر كاف فيما يتعلق بهذه المسألة. ونحن نؤيد تأييدا تاما الجهود وأنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة لتوضيح هذا الوضع بطريقة مطمئنة.

عند التكلم عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، لا يمكن للمرء أن يغفل موضوع تشرنوبيل. إن الحادثة التي وقعت هناك منذ أكثر من عشر سنوات بعثت بالفعل موجات من الصدمات في أنحاء منطقة واسعة النطاق، يقع فيها بلدي أيضا. لقد كانت الكارثة النووية في تشرنوبيل، ولا تزال، تذكرا حية وفي منتهى الوضوح على هشاشة عالمنا المترابط. لقد بعثت بأقوى رسالة ممكنة بشأن أهمية تحسين الأمن والأمن النوويين.

وفي هذا السياق تتطلع هنغاريا إلى الاجتماعات الدولية المقبلة التي ستعقد في نيويورك لتعبئة وتنسيق جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محقّا عندما أشار في بيانه إلى الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة إلى أن:

كفاية الوكالة في كشف أنشطة غير معلنة محتملة وإجهاض أي استخدام لتكنولوجيات نووية في غير الأغراض المخصصة لها. إن سلطة الوكالة في عملية التحقق لا يمكن التشكيك فيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في منح التأييد الثابت لتدابير تزيد من دعم قدرة الوكالة على توسيع نطاق الأمان الخاص بها، وعلى كفالة التنفيذ الفعال الكامل لاتفاقات الأمان الخاصة بها. وفي هذا السياق، نحذ التدابير الرامية إلى تعزيز النقل الآمن للمواد المشعة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

من المعروف أن هنغاريا لا تزال تعتمد على الطاقة المولدة بواسطة محطات القوى النووية. وبالتالي فإنها تتمسك بالتزامها بالمشاركة بشكل نشط في برامج التعاون والتعليم الخاصة بالوكالة، وباستعدادها لاعتماد أحدث معايير الأمان، وبالإسهام في منع أي شكل من أشكال استخدام التكنولوجيات النووية في غير الأغراض المخصصة لها.

بالتالي، أبرمت هنغاريا اتفاقا شاملا للضمانات مع الوكالة، وانضمت إلى اتفاقية الأمان النووي، ومؤخرا كانت من بين أولى الدول الموقعة على آخر الصكوك القانونية بشأن تصريح الوقود المستهلك والنفائات المشعة، وأيضا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وهنغاريا مستعدة أيضا للانضمام إلى بروتوكول إضافي يكمل اتفاق الضمانات الخاص بها، وذلك بمراعاة صارمة للمبادئ التوجيهية التي تشكل أساس البروتوكول النموذجي.

إن شعورنا بالنجاح ينبغي ألا يطغى على ضرورة اليقظة المستمرة. وينبغي لنا ألا نتردد في الإعراب عن شواغلنا. إن المخاطر كبيرة. وفي هذا السياق، نشعر بانزعاج من كون الاعتراف بالعلاقة العضوية المتداخلة بين منافع التعاون من ناحية، والاستعداد لتنفيذ وتعزيز ترتيبات الضمانات من ناحية أخرى، يبدو أنه مفهوم غير متشاطر على مستوى عالمي. وبالرغم من جهود المجتمع الدولي بشكل عام، والوكالة بشكل خاص، لا تزال هناك طريقة للمضي نحو المزيد من توسيع نطاق نظام الضمانات، سواء من ناحية العمق أو من الناحية الجغرافية. ومن المؤسف أنه في بعض الحالات، لا تزال تثار شكوك جادة فيما يتعلق باحتمال استخدام تكنولوجيات نووية في غير الأغراض المخصصة لها.

إلى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية دون أي تمييز. وأي تمييز يحدث سيكون له نتيجة حتمية في استجابة الدول الأعضاء لتعهداتها مع الوكالة، ينبغي ألا تصبح الوكالة محفلا سياسيا تابعا لإعادة المناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومعاهدة عدم الانتشار ليست معاهدة عالمية ولا يمكن أن تستخدم لخلق اختلافات بين أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتضمن مشروع القرار مسألة الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار - ووجهة نظر بلدي بشأن هذا الموضوع معروفة تماما - سيكون له تأثير في الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وبهذا يكون مشروع القرار قد انحرف عن الأهداف التي يجسدها النظام الأساسي.

ولهذا اضطررنا إلى طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة الثالثة من الديباجة. وسنصوت معارضين لها.

السيد حسن (العراق): أود أن أؤكد من جديد موقفنا من أن مشروع القرار المقدم في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجب أن يؤكد على الصفة المهنية للوكالة ويثني على جهودها في مجالات اختصاصها. أما محاولات استغلال هذا البند لأغراض سياسية فإنه أمر يسيئ إلى حيادية الوكالة وطابعها الفني، إضافة إلى إساءته إلى الدول التي تصبح هدفا للهجوم تحت غطاء الوكالة. ويكون الأمر أكثر مأساوية عندما يتعلق بمحاولة استغلال مشروع القرار الخاص بالوكالة لتبرير استمرار الحصار وتجويع شعب كامل. إن الإجراءات القسرية المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن أعطت للوكالة مهمة محددة والوكالة تقدم تقاريرها إلى مجلس الأمن منذ أكثر من ست سنوات ونصف. وإن محاولة التجاوز على تقييم الوكالة تؤدي مصداقية الوكالة نفسها ويجب الكف عنها.

إن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/52/L.13 هي خير مثال على محاولات التجاوز على تقييم الوكالة والمثبت في تقريرها نصف السنوي المقدم إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والوارد بالوثيقة S/1997/779. لقد تضمنت هذه الفقرة من مشروع القرار تقييما غير دقيق وغير منصف لتنفيذ العراق لالتزاماته بينما يعكس تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشار إليه أعلاه تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب متطلبات القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بل إن الكثيرين اعتبروا هذا التقرير بمثابة غلق للملف

"أي منظمة ليست فقط نظاما أساسيا ومحاضر وقرارات، ولكنها أيضا شخصيات ومفاوضات وتقاليد ومناخ."

لهذا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الخاص للمدير العام هانس بليكس على عمله المتفاني وجهوده المثابرة التي شكلت للوكالة في غضون الـ ١٦ عاما الماضية توجيها عالميا راسخا جديرا بالاحترام. نود أيضا أن نهني بحرارة السيد محمد البرادعي لتعيينه المدير العام الجديد للوكالة.

وأخيرا، إن هنغاريا باعتبارها من بين مقدمي مشروع القرار A/52/L.13 توصي الجمعية العامة باعتمادها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/52/L.13. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في تعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الممثلين أن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كومار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الهند وهي عضو مؤسس للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعلق على الدوام أهمية قصوى على أهداف الوكالة. ونظرا لأن هذا القرار يتعلق بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي نوليها أهمية كبيرة فإننا نوافق على القرار. ومع ذلك لدينا صعوبات معينة فيما يتصل بالفقرة الثالثة من الديباجة.

صيغة هذه الفقرة تفترض وجود صلة بين الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحرية تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. إن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ينبغي أن يوجه كل مداواتنا يطلب إلى الوكالة أن تعمل على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع، وبالإضافة إلى ذلك يركز النظام الأساسي على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الوكالة. والهدف من هذه الأحكام التي ترد في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو بكل وضوح تشجيع الوصول غير المعاق للدول الأعضاء

"ولم يُسفر تنفيذ هذه الخطة عن اكتشاف أية مؤشرات تدل على وجود أنشطة محظورة مستمرة أو وجود معدات أو مواد محظورة في العراق غير الأصناف المشار إليها في الفقرة ٨٠".

وبالمناسبة، فإن الفقرة ٨٠ من التقرير تتكلم فقط عن الوثائق.

وفي الفقرة ٨٢ يذكر التقرير ما يلي:

"كما هو مبين فيما تقدم، فإن أنشطة الوكالة المتعلقة باستقصاء البرنامج النووي السري للعراق قد وصلت إلى نقطة الجدوى القصوى وتركز الوكالة معظم مواردها حاليا على تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين فيما يتعلق بامتثال العراق لالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى تعزيز هذه الخطة تقنياً".

وعلاوة على ذلك، قال مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يلي في نهاية بيانه الذي ألقاه صباح اليوم:

"وبعد عمل مكثف تضمن عمليات تفتيش وتحليل كم كبير من الوثائق والمعلومات المتلقاة من الدول الأعضاء والموردين السابقين للمواد ذات الصلة واستعمال تقنيات جديدة للرصد البيئي والاستفسار من الموظفين العراقيين وفحص المواد المستعادة من الحفريات استطعنا أن نبني صورة متماسكة من الناحية الفنية لبرنامج العراق النووي في الماضي وأن نفهم على نحو جيد نطاق منجزات هذا البرنامج. وإن تقييم "الإعلان الحافل والنهائي والكامل" الذي قام العراق بإعادة إصداره بالمقارنة بهذه الصورة المتكاملة لم يبين أي تناقضات جوهرية بين الاثنين". (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٨) وأكرر عبارة "أي تناقضات جوهرية بين الاثنين".

(واصل الكلمة بالعربية)

إن إنجاز الوكالة لمهامها في العراق ما كان له ليتم لولا تعاون العراق التام معها. ولذا، فإن ما ورد في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار من دعوة العراق

النووي، وعلى سبيل المثال لا الحصر أستشهد بالفقرات الآتية من تقرير الوكالة المقدم إلى مجلس الأمن:

(تكلم بالانكليزية)

يذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن في الفقرتين ٧٧ و ٧٩ ما يلي:

"لا توجد أية مؤشرات على أن العراق قد نجح في محاولته إنتاج أسلحة نووية ...".

"لا توجد أية مؤشرات على أن العراق أنتج، من خلال عملياته المحلية، أكثر من بضعة غرامات من المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة ...، وقد أزيلت كلها من العراق".

"لا توجد أية مؤشرات على أن العراق حصل، بطرق أخرى، على مواد نووية صالحة للاستخدام في الأسلحة".

"لا توجد أية مؤشرات على أنه لا يزال في العراق أية قدرة مادية على إنتاج المواد النووية الصالحة للاستخدام في الأسلحة، بكميات لها أي أهمية عملية.

"لا توجد أية مؤشرات على وجود فروق كبيرة بين الصورة المتساوقة تقنيا التي تكونت بشأن البرنامج السابق للعراق والمعلومات الواردة في البيان التام النهائي الكامل للعراق الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بصيغته المستكملة بالتنقيحات والإضافات الخطية التي قدمها العراق منذ ذلك الحين". (S/1997/779، الفقرتان ٧٧ و ٧٩)

وفي الفقرة ٨١ يذكر التقرير ما يلي:

"وقد جرى التنفيذ التدريجي لخطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين في أثناء الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى آب/أغسطس ١٩٩٤، وعندئذ اعتُبرت الخطة قيد التنفيذ الكامل".

والفقرة ٨٢ تذكر ما يلي:

ويحدد الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بوضوح الأحكام المتعلقة باستبدال نظام المفاعلات المهدأة بالجرافيت في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحيل محلها نظام المفاعلات المبردة بالماء الخفيف، فضلاً عن تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، الأمر الذي حظي بالترحيب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي باعتباره السبيل الوحيد لحسم القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية.

ومع ذلك، فإن الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة يستند ليس إلى الثقة بل إلى مبدأ الإجراءات المتزامنة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وتبين كل هذه الحقائق أن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية هي قضية سياسية وعسكرية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وإنه يجري حسمها ليس من جانب الوكالة وإنما من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من خلال تنفيذ "الإطار المتفق عليه".

فكيف يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقبل التفتيش الكامل في الوقت الذي لم ينفذ فيه "الإطار المتفق عليه"؟ ولو كان المجتمع الدولي مهتماً حقاً بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي له أن يتخذ أولاً وقبل كل شيء موقفاً غير متحيز إزاء القضية الكورية وأن يساعد في تسويتها لصالح السلم والأمن في المنطقة. لقد شهد العالم حقيقة أن الضغط لا يؤدي إلى أي نتيجة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لذلك سيصوت وفد بلدي معارضاً مشروع القرار لأنه يضر أكثر مما ينفع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.13.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار. وبما أنه ليس هناك أي اعتراض فسأطرح هاتين الفقرتين لتصويت منفصل.

للتعاون التام مع الوكالة هو في غير محله، إضافة إلى بقية التعابير غير العادلة وغير الموضوعية التي تضمنتها هذه الفقرة. ولهذا السبب نطلب التصويت المنفرد على هذه الفقرة ونأمل من ممثلي الدول الأعضاء في هذه الجمعية الموقرة أن يغلبوا منطق العدل والإنصاف عند تصويتهم عليها.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرى وفد بلدي أنه من واجبه الرسمي أن يعلن مرة أخرى الموقف الذي لا لبس فيه لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مشروع القرار المعروض، نظراً لأن هذه الدورة، كما هو الحال في الدورات السابقة، على وشك أن تعتمد مشروع القرار هذا الذي سيتضمن فقرات نمطية فيما يتعلق بالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية.

منذ توقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على الإطار المتفق عليه، جمدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرافقها النووية، وسمحت للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تواصل أنشطتها لرصد المرافق المجددة، ووفرت للوكالة الظروف اللازمة للقيام بعمليات تفتيش منتظمة وغير منتظمة للمرافق غير المجددة على النحو المنصوص عليه في الإطار المتفق عليه. وما دامت المرافق النووية الأساسية المجددة يجري رصدها بشكل صارم، كما أن المرافق غير المجددة تخضع لعمليات تفتيش منتظم وغير منتظم من جانب الوكالة، فإن المعلومات المتعلقة بالأنشطة النووية السابقة سيتم الحفاظ عليها تماماً.

وعلى الرغم من هذا، فإن مسؤولي الوكالة يشيرون بشكل غير معقول قضايا من المفروض تناولها في المرحلة التالية لاستكمال قسم كبير من مشروع المفاعل المبرد بالماء الخفيف من جانب منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية بتوجيه من الولايات المتحدة. وهذا أمر لا يمكن إلا أن يعتبر بمثابة محاولة لإعادة القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى المرحلة الأولى وذلك بإثارة عقبات مفعلة أمام تنفيذ الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. إلا أنه مما يؤسف له أن هناك انحيازاً من جانب عدد من الدول إلى صف مسؤولي الوكالة في حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتباع المطلب غير العادل لمسؤولي الوكالة.

استُقبلت الفقرة الثالثة من الديباجة، بأغلبية ١٣٧ صوتاً مقابل ٤ أصوات، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد أوغندا ونيكاراغوا الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين لمشروع القرار.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وبعد ذلك أ طرح للتصويت الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/52/L.13.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الكامبيون، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاقتيا، ليسوتو، ليبيريا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، فنزويلا، زامبيا.

المعارضون:

الجماهيرية العربية الليبية، السودان.

وسأطرح للتصويت أولاً الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/52/L.13.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، الكامبيون، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إسرائيل، باكستان.

الممتنعون:

كوبا.

الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المتنعون:

الصين، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجمهورية العربية السورية، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/52/L.13 في مجموعته بأغلبية ١٥١ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ١١/٥٢).

وبعد ذلك أبلغ وفدا أوغندا ونيكاراغوا الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سأدعو الآن الممثلين الراغبين في الكلام تعليلاً لتصويتهم. وأود تذكير الممثلين بأن تعليل التصويت مقصور على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد وو هايتاو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني يقدر عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال السنة الماضية وهو، بصفة عامة، مرتاح إلى التقرير السنوي للوكالة. إن الوكالة قامت، في الوضع الدولي الجديد، بإسهامات إيجابية لدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتنفيذ تدابير الضمانات، ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ويوافق الوفد الصيني على معظم عناصر مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة. غير أن له تحفظات بشأن قرار معين اتخذته مجلس المحافظين والمؤتمر العام

المتنعون:

بيلاروس، بروني دار السلام، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غانا، غرينادا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ماليزيا، باكستان، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، توغو، ترينيداد وتوباغو، فييت نام.

استقيت الفقرة ٧ من المنطوق بأغلبية ١١٤ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع ١٨ عضواً عن التصويت.

وبعد ذلك أبلغ وفدا أوغندا ونيكاراغوا الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين، وأبلغ وفد نيجيريا الأمانة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/52/L.13 في مجموعته.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو،

المنطوق، بشأن "الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة".

السيد فام كوانغ منه (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة في مشروع قرار يتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يغطي عمل الوكالة خلال السنة الماضية. إن وفدي يعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة في دعم مزيد من تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعلى توسيع التعاون والمساعدة التقنية في هذا الصدد، وكفالة عدم استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها، وخصوصا بكفالة التنفيذ الفعلي لنظام الضمانات.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسهمت إسهامات رئيسية في الجهود الرامية إلى كفالة الأمان النووي والحماية من الإشعاعات وتصريف النفايات المشعة، مما ساعد على تقليص المخاطر على الحياة والصحة والبيئة. ونود الإعراب عن تقديرنا البالغ للمساعدة التقنية والمادية القيّمة التي أسدتها الوكالة للبلدان النامية، لسد حاجاتها الخاصة في مجال تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية وللتنمية الاقتصادية.

إن الجمعية العامة تنظر كل عام في هذا البند من جدول الأعمال، تحدوها في ذلك فكرة رئيسية هي الإعراب عن تقديرها وتأييدها لمجموع أعمال الوكالة. ووفدي يساند قيام الجمعية العامة بالإعراب عن بالغ تقديرها للوكالة، ونحن نوافق على التعليقات الإيجابية الكثيرة الواردة في القرار، والمنطوية على تقدير لعمل الوكالة.

غير أن جزءاً من القرار يتضمن أحكاماً لها آثار خطيرة على مبدأ سيادة الدول وسلامة أراضيها - وهو مبدأ أساسي مستمد من ميثاق الأمم المتحدة. ويتضمن أيضاً قضايا لا يزال يوجد بشأنها اختلاف في الآراء داخل الوكالة. ولذا فإن وفدي، مع تقديره البالغ للمهمة النبيلة التي تقوم بها الوكالة، وجد نفسه مضطراً إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي في حين يؤيد مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجموعته، قد امتنع عن التصويت على الفقرة ٧ من المنطوق. فالصياغة الحالية لهذه الفقرة تتعارض مع الأحكام الواردة

للكالة، مذكور في مشروع القرار. إن الصين نادت دائماً بأن المشكلات الخاصة بموضوع معين ينبغي حلها من خلال الحوار والتشاور على قدم المساواة. وقد أظهرت الوقائع أن ممارسة ضغط من خلال إصدار مثل تلك القرارات ليس فقط أما لا يؤدي إلى تسوية المشكلة، بل قد يجعل الموضوع أشد تعقيداً.

ونظراً لهذا الموقف امتنع وفد الصين عن التصويت على مشروع القرار.

السيد عبد الوهاب (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بينما صوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار A/52/L.13 في مجموعته، نود تعليق موقفنا بشأن الفقرة ١٠ من المنطوق.

فبالإضافة إلى قضية إلقاء النفايات المشعة، تعترف باكستان بأهمية الحيوية لتصريف النفايات المشعة على نحو مأمون وفعال. وهذا هو السبب الذي حدا بباكستان إلى الاشتراك النشط في فريق الخبراء الذي أنشئ وأسندت إليه ولاية محددة، تتمثل في صياغة اتفاقية بشأن أمان تصريف النفايات المشعة. ولم يكلف فريق الخبراء بصياغة اتفاقية دولية بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك.

وكانت باكستان قد ارتأت أنه ينبغي الحصول على تكليف جديد من المؤتمر العام للوكالة المذكورة، إذا دعا الأمر إلى توسيع نطاق عمل فريق الخبراء. وكنا أيضاً قد ارتأينا أن حلاً مرضياً لمسألة الوقود المستهلك يكمن في النظر في ذلك الوقود في إطار الاتفاقية عندما يقرر طرف متعاقد أن ذلك الوقود هو نفاية مشعة. ولكن، على الرغم من عدم وجود ولاية سوية تفي بالغرض، عقدت اتفاقية مشتركة تتضمن ليس فقط تصريف النفايات المشعة ولكن كذلك أمان تصريف الوقود المستهلك.

وكان لدى باكستان كذلك تحفظات أخرى سجلت في وثائق المؤتمر الدبلوماسي الخاص بـ "الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة". ولم تساند باكستان إقرار تلك "الاتفاقية المشتركة" وذلك للأسباب التي ذكرناها.

ولذا فإن تأييدنا للقرار A/52/L.13 ككل ليس يشكل تأييداً لبعض عناصره الجديدة، ولا سيما الفقرة ١٠ من

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي وقد صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.13، يود أن يعجل موقفه من الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة والفقرة ٣ من المنطوق.

فأولا، فيما يتعلق بالفقرة الرابعة عشرة من الديباجة بشأن تشكيل المجمعات الإقليمية نرى بعد دراسة أن الأعضاء المعترف بهم من المجموعة الجغرافية الشرقية للوكالة في وضع يسمح لهم بالبت في تشكيل مجموعتهم.

أما عن الفقرة ٣ من المنطوق، المتعلقة بالبروتوكول الإضافي النموذجي، فإننا نعتقد جازمين أن البروتوكول ينبغي أن يطبق على المرافق النووية لجميع الدول على قدم المساواة، وخاصة التي تمتلك أسلحة نووية. ولا يمكن لنظام الضمانات الجديد أن يكفل امتثال جميع الدول لمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية المتوخاة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا إذا كان عالميا.

وأما عن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن جمهورية إيران الإسلامية مقتنعة بأن البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات ينبغي ألا يمس الحقوق غير القابلة للتصرف للأطراف في المعاهدة في أن تستخدم المواد والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية.

السيد حمدان (لبنان): نود أولا أن نؤكد أن امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار لا يتصل بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأنشطة التي تقوم بها وفقا لولايتها. فنحن نكن الاحترام الكبير لدور ومهمة هذه الوكالة.

لكننا نعتبر أن ما ورد في الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة غير واضح ولم تكتمل عناصره، إذ لم يتخذ قرار في المؤتمر العام للوكالة بشأنه، وما زال هذا القرار موضع مشاورات كما ورد في تلك الفقرة ذاتها.

إننا نعتقد أن الغرض من هذه الفقرة ليس خدمة أغراض الوكالة بل خدمة مصالح سياسية لبعض الدول الأعضاء. إننا نعتبر أن إسرائيل ستستغل هذه الفقرة لأغراض سياسية لا تمت لعمل الوكالة وأنشطتها وإنما

في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن من المدير العام للوكالة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، والتي تشمل فيما تشمل الفقرة ٧٩ من ذلك التقرير، التي ورد فيها إشارة مباشرة إلى أنه

"لا توجد أية مؤشرات على وجود فروق كبيرة بين الصورة المتساوقة تقنيا التي تكونت بشأن البرنامج السابق للعراق والمعلومات الواردة في البيان التام النهائي الكامل للعراق" [S/1997/779، التذييل، الفقرة ٧٩]

ومن شأن النص الحالي للفقرة ٧ من المنطوق أن يوجد انطبعا بأن الجمعية العامة تؤيد من حيث الجوهر الادعاءات بأن العراق يحتفظ بمواد ومعدات نووية محظورة. ولكن ليس هناك ما يبرر تلك الادعاءات. ويؤكد هذا تقرير الوكالة بوضوح كاف.

ومن المؤسف أنه لم يمكن، أثناء المشاورات التمهيدية، الخروج بصياغة تحظى بتأييد كبير. ونود في الوقت نفسه أن نؤكد من جديد أن روسيا تظل على رأيها المبدئي بأن على العراق أن يمثل تماما لقرارات مجلس الأمن، ونؤيد التعاون البناء بين بغداد واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أشكولاي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تصويت إسرائيل لصالح القرار في مجموعه يعبر عن تقديرها للعمل المهني الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات الداخلة في ولايتها. بيد أنه بالإشارة إلى الفقرة الثالثة من ديباجة القرار، فإن موقفنا الثابت هو أن استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية ينبغي أن يقوم على أساس المساواة، كما ورد في النظام الأساسي للوكالة، بغض النظر عما إذا كانت الدولة العضو في الوكالة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لم تكن. ولذا تعين على إسرائيل أن تصوت ضد الفقرة الثالثة من ديباجة القرار.

واسمحوا لي أن انضم إلى الوفود الكثيرة التي أعربت عن الامتنان للسيد هانس بليكس، للسنوات الطويلة التي قضاها مديرا عاما للوكالة، ونتمنى له كل خير. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالتهنئة إلى السيد محمد البرادعي لانتخابه لمنصب المدير العام، متمنيا له كل توفيق.

النووية تساعد على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

أما فيما يتعلق بما ورد في الفقرة التمهيدية الرابعة عشرة من ديباجة هذا القرار، فإن وفدي يستغرب الإشارة في هذا القرار إلى "مشروع قرار" عرّض بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ولم يعتمد أصلا من قبل المؤتمر العام للوكالة، ولا يزال هذا المشروع خاضعا لمفاوضات. وهذه الإشارة والاستناد عليها غرضهما ليس خدمة أغراض وأهداف الوكالة بل غايتهما خدمة مصالح سياسية لبعض الدول الأعضاء. إننا نعتبر أن إسرائيل ستستغل هذه الفقرة لأغراض سياسية لا تمت بصلة لعمل الوكالة وأنشطتها، وإنما للالتفاف على نظام العضوية في المجموعات الجغرافية الإقليمية المعترف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا للأنظمة الإجرائية المتفق عليها اتفاقا جماعيا بين دول كل منطقة معينة.

إننا نطالب المجتمع الدولي ثانية، وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإلزام إسرائيل، الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي بقيت خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تبدي احتراما كاملا وغير مشروط لعمل الوكالة وإرادة المجتمع الدولي عن طريق الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها النووية ومنشآتها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد عثمان (السودان): إن وفد بلادي قد صوت لصالح مشروع القرار A/52/L.13 تضامنا مع الإجماع الدولي وإيماننا بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أنني من جانب آخر أود أن أسجل تحفظ وفدي على الفقرة السابعة من القرار لأنها في تقديرنا تعكس تحاملا واضحا كما أنها غير متوازنة وانتقائية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين الذين تكلموا تعليلا للتصويت.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى

للتحليل على نظام العضوية في المجموعات الإقليمية المعمول به في الأمم المتحدة وفقا للأنظمة الإجرائية المتفق عليها اتفاقا جماعيا.

هذا في الوقت الذي تصر فيه إسرائيل على رفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وترفض بالتالي إخضاع مرافقها النووية لمراقبة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكدت تقارير دولية موثوقة وكذلك عدد من الخبراء الدوليين أن إسرائيل طورت قدراتها النووية لإنتاج أسلحة نووية لا تهدد الدول العربية فحسب، بل تشكل تهديدا لنظام السلم والأمن الدوليين برمته، وبالتالي لأمن وسلم كل أعضاء المجتمع الدولي. على إسرائيل أن تبدي احتراما لعمل الوكالة وإرادة المجتمع الدولي والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع مرافقها النووية لمراقبة وتفتيش الوكالة.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.13، وذلك مردّه ليس عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأنشطة التي تقوم بها وفقا لولايتها. فنحن ندعم ونقدر تقديرا عاليا عمل الوكالة ودورها المهم في تقديم المساعدة للدول في مجال الطاقة للاستخدامات السلمية. إننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار بسبب عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط. وبالتالي تعذر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية رغم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام الدكتور هانز بليكس الذي نتوجه بالشكر له والتقدير لخدماته، وبذات الوقت نهني المدير العام الجديد السيد محمد البرادعي ونرحب به ونؤكد له استعدادنا للتعاون معه لإنجاح عمل الوكالة.

إن بقاء إسرائيل الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، إضافة إلى عدم إعلانها عن نيتها بالانضمام وإخضاع جميع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يعتبر خطرا على المنطقة وعلى العالم. وإن استمرار إسرائيل على موقفها هذا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين. وإننا نأمل أن تنجح مساعي المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في حث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة كي تصبح منطقة الشرق الأوسط، كغيرها من المناطق الأخرى في العالم، منطقة خالية من الأسلحة

الأمر يكية التي أدخلت الأسلحة النووية إلى كوريا الجنوبية وهددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهجوم نووي.

وبسقوط نظام الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم ما تسمى بالمسألة النووية لكي تعزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتخنقها. والآن تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات، محاولة أن تخلق صورة قبيحة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤكد ألا يسهم هذا نحو التطبيق السهل للإطار المتفق عليه.

ومرة أخرى أعلن أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بموجب الإطار المتفق عليه بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تمتعها بوضع خاص بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تفعل أكثر مما هي ملزمة بفعله بموجب اتفاق الضمانات. وأردد أن حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية يتوقف تماما على كيفية تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية للإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يقوم على أساس أعمال مترامنة من كلا الجانبين.

كيف يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقبل التفتيش الكامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حين أن الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية لم ينفذ بعد؟ على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع في ذهنها أنه حينما تأخذ خطوة واحدة، فسوف تفعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمثل.

واليوم أعربت دول قليلة عن رأيها بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وأعتقد أنه من المحتمل أن تكون قد فعلت هذا لأنه تعوزها المعرفة الصحيحة بصدد المسألة النووية الكورية. ولكن كان يجب على ممثل كوريا الجنوبية ألا يفعل هذا. إن السلطات الكورية الجنوبية هي خائنة لحساب الأمة التي جاءت بالأسلحة النووية الأجنبية إلى أرض كوريا. وهي ما زالت تتوسل من أجل استمرار إتاحة المظلة النووية لهم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت ذاته تتشدد بأنها تحت حماية المظلة النووية الأجنبية. لقد بلغ

ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عليف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لم يكن في نيتنا أن نخاطب الجمعية العامة هذا اليوم بصدد البند قيد المناقشة. غير أنني أود أن استخدم حقي في الرد اتفقا مع المادة ٧٣ من النظام الداخلي حتى لا أدع هذه الهيئة تُضلل بفعل الادعاءات التي ذكرها ممثل أرمينيا اليوم. ولكي أكون أكثر تحديدا، أود أن أرد على الادعاء بشأن ما يسمى بحصار الطاقة الذي تفرضه أذربيجان ضد بلاده.

وأعتقد أنه لا حاجة إلى تذكير الجميع هنا أن أرمينيا هي البلد الذي اقترف العدوان المسلح ضد بلادي، واحتل ٢٠ في المائة من أرضها، وترك مليون نسمة دون مأوى. وفي ضوء هذه الظروف، تواصل أرمينيا جهدها دون هوادة لتضليل المجتمع الدولي بادعاء أن أذربيجان تمارس حصارا. ولهذا الادعاء رنين أكثر غرابة إن أخذ في الاعتبار أن منطقة ناخيشيفان الأذربيجانية قطعت عن العالم الخارجي لفترة ثمان سنوات لسد أرمينيا للطريق الوحيد الذي يربط ناخيشيفان بباقي البلاد.

ونحن لا نعتقد، إن أخذنا كل هذا في الحسبان، أن أذربيجان ملزمة بتوفير الطاقة لجاراتها المعتدية لتمكينها من الاستمرار في خططها التوسعية. هذا علاوة على أنه من الواضح لكل شخص أن أذربيجان ليست المصدر الوحيد للطاقة لأرمينيا التي تتعاون بنجاح في هذا المضمار مع جاراتها الأخريات.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حقه في الرد بشأن البيانات التي أدلت بها بعض البلدان التي أشارت إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

لقد دهش وفدي إذ رأى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دولة موقّعة على الإطار المتفق عليه، تتصرف وكأنها ليست لها أية مسؤولية عن المسألة النووية، في شبه الجزيرة الكورية. لقد نبعت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية من السياسة النووية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم يكن هناك أحد سوى الولايات المتحدة

وقد أكد مجلس الأمن، بناءً على الإطار المتفق عليه في جنيف بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على هذه النقطة بالتشديد على أن اتفاق الضمانات المعقود بين كوريا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية يظل ملزماً وناظراً. ولا شك لدينا في أن الإطار المتفق عليه، إذا نفذ بالكامل، يمكن أن يساهم في التسوية النهائية للمسألة النووية بين كوريا وكوريا الشمالية. ولهذا السبب فإن حكومتنا على استعداد لتحمل القسط الأكبر من تكلفة مشروع مفاعل الماء الخفيف.

ولكن ينبغي التأكيد على أن الغرض من الترتيبات الثنائية، مثل الإطار المتفق عليه، هو استكمال النظام العالمي لعدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار وليس استبداله أو الاستعاضة عنه أو الانتقاص منه. ولذلك ليس بوسعنا أن نقبل محاولة كوريا الشمالية استخدام الإطار المتفق عليه كعذر لعدم الامتثال لهذه الالتزامات المتعددة الأطراف المفروضة على جميع أطراف معاهدة عدم الانتشار.

وبالرغم من أن كوريا الشمالية تدفع بأن ما يهم الآن هو الإطار المتفق عليه، فلا يسعنا إلا أن نذكر بعدم تعاون بيونغياغ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى في التحقق من تنفيذ الإطار المتفق عليه. فبموجب الإطار المتفق عليه، يفترض أن تقوم كوريا الشمالية، في جملة أمور أخرى بتجميد المفاعلين المساعدين على الانتشار، الجاري تشييدهما بطاقة ٥٠ ميغاوات و ٢٠٠ ميغاوات على التوالي. ولكنها لم تجمد إلا مواقع البناء الخالية، بينما لم يعرف بعد مصير المكونات الرئيسية المصنعة للمفاعلين.

إن الإطار المتفق عليه لا يمكن أن يحقق الغرض المراد منه إلا بتجميد المكونات الرئيسية، ووضعها تحت الرقابة الفعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفكيكها.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أن أضطر إلى أخذ الكلمة مرة أخرى. لقد قدم ممثل كوريا الجنوبية للتو بياناً مطولاً إلى حد ما فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه القارة الكورية. وكما قلت من قبل، لا يجد وفدي في بيانه أية مصداقية أو أهمية أو قيمة. فكلما تكلم ممثل كوريا الجنوبية عن المسألة النووية في شبه القارة الكورية كشف المزيد عن موقفه الضعيف، المجرد من الاستقلالية، والذي تتلاعب به الولايات المتحدة.

هذا من السخف لدرجة أننا نشعر بالخجل أن نذكر أنها تنتمي إلى نفس الأمة.

وحيثما تكلم ممثل كوريا الجنوبية عن المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تبادر إلى أذهاننا أنه لم يكن هناك موجب لكي تقوم السلطات الكورية الجنوبية شيئاً ليس من حقها أن تقول. وقد تحاول السلطات الكورية الجنوبية أن تقنع المجتمع الدولي بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولا يستطيع وفدي أن يجد أية مصداقية أو إخلاص في أقوالها وأعمالها.

السيد أبيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أمارس حقّي في الرد بشأن البيان الذي ألقاه زميلي الأذربيجاني منذ فترة وجيزة.

إن موقف وفدي بصدد البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" قد شُرح في بياني هذا الصباح. وفي هذه المرحلة لن أدخل في نقاش غير ضروري مع زميلي من أذربيجان أو أرد على الادعاءات والاتهامات التي وجهت ضد أرمينيا. كل ما أود أن أؤكد أنه أذربيجان في صراع مع ناغورنو - كاراباخ، وأن مسألة الصراع بين ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان تعالج داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مجموعة مينسك. وليست الجمعية العامة بالمنتدى الصحيح لمناقشة هذه المسائل، ولا يتعلق هذا البند من بنود جدول الأعمال بالادعاءات التي وجهها زميلي الأذربيجاني.

السيد يونغ وو شون (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يأسف وفدي عميق الأسف للانعدام الواضح لضبط الأعصاب والأخلاقية التعامل في اللغة التي استخدمها زميلنا من كوريا الشمالية. لقد ادعى زميلنا من كوريا الشمالية أن بيونغ يانغ تتمتع بوضع خاص بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولذا فهي غير ملزمة حالياً باتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنها ملزمة فقط بالإطار المتفق عليه مع الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أننا نعترف بأن كوريا الشمالية خاصة وفريدة في طرق كثيرة شتى، إلا أن هذا الزعم غير معقول لنا. وطالما ظلت كوريا الشمالية طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فمن نافل القول بأنها خاضعة للالتزامات القانونية القاضية بامتثالها لاتفاق الضمانات.

قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة.

وقد جرى التسليم بأن تقرير الأمين العام محاولة بعيدة المدى لتحويل المنظمة إلى مؤسسة أفضل إعدادا للاضطلاع في القرن المقبل بالولايات المنبثقة عن الميثاق وعن الآلية الحكومية الدولية التشريعية. وقد حظي بتأييد واسع النطاق لدى رؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في المناقشة العامة، وأعيد تكرار هذا التأييد منذ ذلك الحين في عدد من المحافل الأخرى، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها. ومن الأمثلة القريبة، يمكنني أن أشير إلى بيان رؤساء وزراء بلدان الشمال المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أعربوا فيه عن تأييدهم القوي لبرنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأكدوا على أنه يوفر فرصة فريدة لتحويل الأمم المتحدة.

وشقَّت الجمعية العامة بتناولها هذا البند من جدول الأعمال طريقا جديدا. وبا اعتمادها لصيغة المشاورات غير الرسمية مفتوحة باب العضوية للجلسة العامة، مارست مسؤولياتها بإحساس من الواقعية واحترام للإجراءات الديمقراطية. فقد استطاعت فرادى الوفود ومجموعات البلدان من الأعراب عن آرائها بشأن طائفة عريضة من التدابير والمقترحات الواردة في التقرير. ويكفي القول إنه أدلي في الجلسات الـ ١٢ المعقودة في إطار هذا الترتيب التفاوضي الجديد بحوالي ٢٠٠ بيان وكلمة من وفود تغطي طائفة واسعة من عضوية الجمعية.

كما ولدت المشاورات حوارا مثمرا مع الأمين العام وممثليه مما ساعد على توضيح وتفسير بعض المسائل التي أثارت حولها أسئلة ومقترحات. ونتيجة لذلك، أصدرت ست إضافات للتقرير. وإلى جانب ذلك، صدر الآن بيان الأمين العام في المشاورات غير الرسمية وكذلك أجوبة الأمانة العامة على الأسئلة بوصفها وثائق رسمية.

وإن مشروع القرار المعروض علينا يعد نتاج جهد جماعي حقيقي. وساعدت روح المبادرة والإبداع والمهارات الدبلوماسية لفرادى الوفود والممثلين، بالاقتران مع النهج الجاد والبناء الذي اعتمدته مجموعات الدول، على بناء أساس راسخ للتقدم في المستقبل.

وبالتوازي مع المشاورات غير الرسمية للجلسة العامة، أجريت - بصورة شخصية ومن خلال صديقي الرئيس، الممثلين الدائمين للبرازيل والنرويج - مناقشات

وأود أن اتجنب شرح المزيد عن المسألة النووية حرصا على توفير وقتنا الثمين.

السيد تشون (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن طبيعة عدم امتثال كوريا الشمالية لاتفاق الضمانات والتزامات عدم الانتشار موثقة جيدا. ولا نجد حاجة إلى الدخول في التفاصيل.

وينبغي لكوريا الشمالية أن تدرك أن مسألتها النووية ستظل غير محسومة ما دامت تعتقد أن المزاوغة والمماثلة أفضل سياسة. إن موقف جمهورية كوريا يعبر عنه في الفقرة ٦ من القرار الذي اتخذته -توا الجمعية العامة بأغلبية ساحقة. والرسالة الواضحة لهذا القرار هي أنه لا بد من تعاون كوريا الشمالية بحسن نية مع تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نأمل أن تعبر كوريا الشمالية الاهتمام لهذه الرسالة وأن تعمل وفقا لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تقرير الأمين العام (A/51/950 و Add.1-5)

مشروع القرار (A/52/L.17)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد عمم تقرير الأمين العام في الوثيقة A/51/950 والإضافات ١ إلى ٥. وستصدر الإضافة ٦ غدا، الخميس ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكنني أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الإضافة ٦ عممت بالأمس بوصفها CRP.6.

لقد وصلنا إلى مرحلة هامة من نظرنا في البند ١٥٧ من جدول الأعمال، "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات". وإن الأمين العام، بتقديمه تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، يعطي دليلا حيا على

توشكون، أنتم أعضاء الجمعية، على اعتماده يؤكد أن الجمعية العامة والأمين العام يعملان في إطار من الشراكة لإحداث الثورة الهادئة التي أعلنت عنها في ١٦ تموز/يوليه. وبإمكاننا معا أن ننجز التحول في الأمم المتحدة وأن نجدها من أجل حقبة جديدة وأن نضمن بذلك احتفاظها بدور مركز في النهوض بمبادئ الميثاق ومصالح الشعوب في كل مكان.

وسننجز في هذا المسعى لأنه لا بد لنا أن ننجز. فالآن أكثر من أي وقت مضى يحتاج العالم إلى تنشيط الأمم المتحدة. وإن مفهوم مصيرنا المشترك على هذا الكوكب انتقل منذ أمد بعيد من مجال الأفكار المجردة إلى مجال الواقع اليومي العملي. والأمم المتحدة هي التعبير العالمي المؤسسي الوحيد عن ذلك المصير المشترك. ومن ثم فإننا ملزمون تجاه أنفسنا وتجاه الأجيال التي ستخلفنا، بأن نجعلها تعمل بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة.

ومناقشتكم خلال هذه الأسابيع القليلة الماضية كانت مفيدة وبنّاءة في تيسير اعتماد قرار بتوافق الآراء. وقد رحبت بتساؤلاتكم واقتراحاتكم بشأن تنفيذ برنامجي للعمل، وبالطبع سأخذها بعين الاعتبار الكامل وأنا أواصل العمل.

سيدي الرئيس، إننا جميعا ندّين لكم بعميق العرفان لإدارتكم المبدعة والحكيمة لهذه المداولات. ونحن مدّينون أيضا لـ "صديقي الرئيس"، الممثلين الدائمين للبرازيل والنرويج، اللذين عملا معكم بلا كلل طوال المشاورات والمفاوضات.

إن الإجراءات التي تقع ضمن اختصاصي هي جزء من مكونات مجموعة الإصلاحات الشاملة. وعلينا الآن أن نمضي قدما بسرعة لإنجاز ما تبقى. وأتطلع أنا ومن يمثلونني إلى مواصلة العمل مع الجمعية العامة.

ومنصب نائب الأمين العام عنصر أساسي فيما اقترحت من إصلاح لهيكل القيادة والإدارة في الأمانة. وينسحب القول أيضا على اقتراحات التوظيف والتمويل التي تتمم جهودي لإعادة الهيكلة.

وسيعزز عائد التنمية والتمويل الذي يغطي عدة سنوات للأنشطة التنفيذية التزام المنظمة بهدفنا الأساسي المتمثل في التنمية.

ثنائية مكثفة مع ممثلي البلدان ومجموعات البلدان. وأود أن أؤكد على العمل القيم الذي قام به السفيران أموري وبيرن ليان، إذ يرجع الفضل إلى تفانيهما ومهارتهما في نجاح المساعي التي قمت بها، وأعرب لهما عن امتناني الشخصي العميق.

والعنصر الرئيسي الآخر لنجاح مسعانا هو الدعم الذي أبداه عدد من مجموعات الدول واشتراكها النشط، ومن بينها مجموعة الـ ٧٧، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، حيث اضطلع رؤساء كل منها بدور حيوي في التوصل إلى اتفاق.

وإذا كنا نمضي في عملنا، ربما لم نحتل العناوين الكبرى للأخبار، ولكننا بالتأكد تمكّنّا، عن طريق الحل الوسط في جملة أمور، من إحراز تقدم صوب بناء توافق في الآراء، تلك الأداة الأساسية للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي أثناء ذلك أثبتنا خطأ المعارضين الذين يختارون في أغلب الأحيان أن يروا تنوع الجمعية عائقا وليس ميزة ذا قيمة كما هو الحال. وأعتقد أن هذه نقطة مهمة للغاية يتعين إبرازها، لأن هناك ميلا في بعض الأحيان إلى تجاهل حقيقة أن الجمعية العامة هي الجهاز الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة، وتضم عضويتها بأجمعها. ولا يقل أهمية أن هذا الجهاز التداولي والتشريعي للأمم المتحدة مؤسسة ديمقراطية، لكل عضو فيها، صغيرا كان أم كبيرا، غنيا أم فقيرا، رأي وصوت.

وفي الواقع إن الدرجة التي يمكن للجمعية بها أن توفق بين الشواغل والمصالح الفردية باسم هدف مشترك له قيمة لا شك فيها للجميع، يمكن أن تستخدم معيارا قيما لقياس نجاح هذه الهيئة.

وإذ نسجل اليوم بلوغ معلم بارز هام ينبغي ألا ننسى أنه لا يزال أمامنا طريق طويل وشاق في جهودنا من أجل تجديد وتنشيط الأمم المتحدة. ولا يخالجنني شك في أننا يمكن أن نصل إلى هذه الغاية بنجاح إذا ما واصلنا العمل معا بنفس روح التعاون المثير للإعجاب وحسن النية الذي اتسمت به حتى الآن مداولاتنا بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

أفهم أن الأمين العام يرغب في الإدلاء ببيان، وأدعوه لأخذ الكلمة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يمثل اليوم لحظة هامة في تاريخ الأمم المتحدة. فمشروع القرار الذي

المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يراعي مراعاة تامة، وهو ينفذ الإجراءات الوارد وصفها في تقريره، الآراء والتعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء.

ومن ضمن الأحكام الأخرى تؤكد الجمعية أن الإجراءات سوف تنفذ مع الاحترام التام للولايات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك بصورة خاصة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وتقرر أيضا أن تواصل النظر في تقرير الأمين العام.

وأود الآن أن استرعي انتباه الأعضاء إلى تعديل فني طفيف لمشروع القرار A/52/L.17. وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء، كما نوقشت المسألة بالأمس أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن البند ٨٥٧، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من مشروع القرار A/52/L.17، إن الأوراق التي تعرب عن آراء الدول الأعضاء التي نقلتها الي، أحييت إلى الأمين العام برسالة من رئيس الجمعية العامة.

ستصمم رسالة الغلاف هذه كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/52/664. وعليه، يطلب إليكم إضافة هذا الرمز في الحاشية ٥ أسفل الصفحة الثانية من مشروع القرار A/52/L.17 حيث جرت الإشارة من قبل إلى الوثائق A/52/661 و A/52/662 و A/52/663. وتم الاتفاق على ذلك أمس وتؤكد أثناء هذه الجلسة العامة.

وقبل البدء في البت في مشروع القرار، سأعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تحليل موقفهم أو تصويتهم قبل اتخاذ قرار.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
توشك هذه الجمعية على اعتماد مشروع القرار A/52/L.17 المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" بشأن تدابير الأمين العام التي قدمتموها أنتم، سيدي. وفي هذه المناسبة الرسمية يود وفد بلدي أن يعرب لكم، سيدي، عن خالص شكره على ما بذلتم من جهود هامة من أجل التوصل إلى هذه الخاتمة الناجحة لمداولاتنا. وأود أن أعرب عن عميق تقديري لـ "صديقي الرئيس" الممثل الدائم للنرويج، والممثل الدائم للبرازيل، على تقديمهما لكم مساعدة هامة لا يرقى إليها الشك.

وعن طريق اللجنة الوزارية المقترحة والمعنية بالوكالات المتخصصة يمكن للأمم المتحدة أن تحقق مزيدا من التلاحم على نطاق المنظومة ومزيدا من التأثير في مواجهة التحديات الجديدة. و "الجمعية الألفية" التي ستقدم لها اللجنة الوزارية تقريرها، بالاقتران مع "جمعية الشعوب" الألفية، تتيح للمجتمع الدولي بأسره الفرصة لبلورة استراتيجية للتعاون المتعدد الأطراف في القرن المقبل.

وإنشاء نظام جديد للميزنة على أساس النتائج ضروري لتجاوز قيود الإدارة الجزئية وعدم مرونتها. ومن شأنه أن يوفر للدول الأعضاء المساءلة التي تحتاج إلى القيام بها وتستحقها، بينما يعطي الأمانة العامة المرونة المطلوبة لإنجاز ولاياتها بأكثر الطرق فاعلية من حيث التكلفة.

ووضع آليات لتركيز مداورات الجمعية وتحديث جدول أعمالها بشكل منظم، بالاقتران مع إدخال أحكام لإنهاء الولايات الجديدة، من شأنه أن يعزز قدرة الجمعية على الاستجابة وديناميتها، بوصفها الهيئة التشريعية الأعلى والأكثر تمثيلا في المنظمة.

وتتناول توصياتي الأخرى المشكلة الحادة في تدفقات النقد في المنظمة، وتقترح تحسينات مؤسسية لتعزيز أداء المنظمة في مجالات نزع السلاح، والشؤون الإنسانية، والشؤون السياسية، وحفظ السلام، والإعلام العام وترشيد الآليات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر دعوتكم، أنتم أعضاء الجمعية العامة، إلى أن تجعلوا هذه الجمعية "جمعية الإصلاح". واليوم اتخذنا معا خطوة كبرى في ذلك الاتجاه. فلنواصل الآن جهودنا ولنستكمل المهمة بحلول نهاية هذه الدورة للجمعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.17.

والجمعية العامة باعتمادها لمشروع القرار هذا تؤكد تصميمها على تعزيز دور الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها، ومن ثم على تحسين أدائها بغية تحقيق الإمكانات الكاملة للمنظمة. وتثني الجمعية على جهود ومبادرات الأمين العام الهادفة إلى إصلاح الأمم

كما أنها أفضل صورة يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة للمجتمع الدولي كتعبير رسمي وحاسم عن الإرادة التي تدفعنا جميعاً للاشتراك في إصلاح المنظمة من أجل تجديدها كأداة قادرة على التصدي لتحديات الألفية المقبلة.

السيد فالنسيا رودريغز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد بلادي أن يتوجه بشكره إليكم، سيدي، على جهودكم في توجيه المشاورات غير الرسمية للجمعية التي أدت إلى تقديم مشروع القرار الذي ننظر فيه الآن، والذي يرد في الوثيقة A/52/L.17. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لرئيسي مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، وبلادي تنتمي إليهما، على ما أبدياه من كد في تنسيق الجهود للتوصل إلى هذه النتيجة. وأتوجه بامتناني أيضاً إلى سفيرتي البرازيل والنرويج، "صديقي الرئيس".

وفد بلادي، الذي اضطلع بدور نشط في المشاورات غير الرسمية في الجمعية، يود أن يعرب عن تأييده التام لمشروع القرار. وبهذا، نود أن نبرز الجوانب التالية الواردة أو التي أشير إليها في تلك الوثيقة: أولاً، الإشارة إلى مقاصد ومبادئ الميثاق، التي تمثل الأسس التي لا يستعاض عنها ويستند إليها عمل منظمتنا، وثانياً، احترام القواعد التي تحكم وظائف وصلاحيات الجمعية العامة وبالتالي المعايير المالية والإدارية، ويجب الامتثال لها جميعاً؛ وثالثاً، ضرورة النظر في مقترحات الأمين العام في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ ورابعاً، الترخيص للأمين العام بتنفيذ التدابير الوارد وصفها في تقريره، مع مراعاة الآراء والتعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء؛ خامساً، ضرورة احترام ولايات الجمعية العامة ومقرراتها وقراراتها ذات الصلة، بما في ذلك بصورة خاصة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١؛ وسادساً، الاعتراف بسلطة الأمين العام، كأعلى موظف رسمي إداري في المنظمة، ورئيس إحدى الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، أي الأمانة العامة - وهو اعتراف يعكس الثقة التي تضعها الدول الأعضاء في هذا الموظف الرسمي الأعلى.

وعليه، يوافق وفد بلادي على أنه ينبغي اعتماد مشروع القرار هذا في هذه الجلسة العامة الرسمية دون تصويت.

وكذلك أسهمت الدول الأعضاء مساهمة بناءة، من شأنها أن تمكننا من أن نعتمد بتوافق الآراء نصاً جديراً بالتنويه لمحتواه المتوازن الذي ينقل في الوقت نفسه رسالة دعم واضحة وقوية إلى الأمين العام من أجل تنفيذ تدابير الإصلاح التي استهلها.

وانطلاقاً من روح متقبلة للفكرة وبناءة تماماً، فإن وفد بلادي الذي يؤيد على الدوام إنعاش وتجديد منظمتنا، شارك مشاركة نشطة في المشاورات الرسمية المفتوحة للجلسة العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن وفد بلادي على استعداد كامل للانضمام إلى توافق الآراء من أجل اعتماد مشروع القرار هذا.

واسمحوا لي، في هذه المناسبة أن أعرب عن اهتمام بلادي الشديد بتنفيذ تدابير الإصلاح المتصلة بتدابير مثل نزع السلاح، والتنمية، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والعمل الوقائي وإشراك المجتمع المدني في أنشطة منظمتنا. وكما يؤكد مشروع القرار على النحو المناسب، فإن تنفيذ تدابير الإصلاح، يجب أن يجري في إطار محدد من الولايات والمقررات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة، مع الاحترام التام لقواعد النظام الداخلي للجمعية العامة، وبخاصة المادة ١٥٣، والقواعد المالية والنظام المالي للمنظمة.

ويود وفد بلادي أن يؤكد على أن التعقيبات والمواقف التي أعربت عنها مختلف المجموعات الإقليمية والتجمعات الأخرى من الدول الأعضاء في المشاورات بشأن هذه المسألة تشكل نقاطاً مرجعية أساسية لتنفيذ تدابير الإصلاح.

كذلك تؤيد الجزائر مشروع القرار هذا لأنه يتيح للدول الأعضاء فرصة لأن تدلل بشكل علني على دعمها للأمين العام وفي الوقت ذات يولي الاهتمام المطلوب لمرحلة التنفيذ. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلادي بالسرور، لأنه من خلال تقديم الأمين العام لتقرير بشأن تنفيذ تدابير الإصلاح في الدورة المقبلة للجمعية العامة، سيتم إعلام الجمعية العامة بالكامل بالمرحلة التي تم الوصول إليها في مجال تطبيق التدابير.

وأخيراً، يعتقد وفد بلادي أن هذه التكاملية - أي هذا الترابط، وهذا التعاون - التي تتبلور بين الجمعية العامة والأمين العام هي أفضل صيغة للنجاح في عملية الإصلاح،

والمسؤولية الأولية عن الإصلاح تقع على عاتق الدول الأعضاء، علينا، لأن هذه منظماتنا. وإذا كان الإصلاح ضئيلاً إلى هذا الحد على الرغم مما حظي به من اهتمام طيلة العامين الماضيين فذلك لأن العيب يرجع إلينا لا إلى حظنا. ولهذا نود أن نشيد بكم أيضاً، السيد الرئيس، للمثابرة والالتزام اللذين تحليلتم بهما بنفسكم عند رئاستكم للمفاوضات الطويلة والعسيرة في المشاورات غير الرسمية طيلة الأسابيع العديدة السابقة، وللنجاح الذي أحرزتموه. ولولا قيادتكم وتأييد أصدقائكم، لما كنا قد بلغنا المرحلة التي نحن فيها الآن.

ومن المهم أن نشير إلى أن كل جهود الإصلاح يجب أن يضطلع بها بصرامة داخل الإطار العام للولايات التي تتيحها الدول الأعضاء. وهذه الولايات، التي تقرها الدول الأعضاء التي تجلس معاً، هي التي تحدد، ليس فقط معايير أنشطة هذه المنظمة فحسب، بل النقاط المرجعية للتخطيط المتقدم والاستراتيجي أيضاً. ولا شك على الإطلاق في أن هناك محاولات لانتزاع مركز ثقل صنع القرار المتعلق بالولايات من أيدي الدول الأعضاء. والدول الأعضاء هي التي عليها أن تقرر، بل وتكفل التضامن والتوجه الاستراتيجيين في أعمال المنظمة، تماماً كما أن الأمانة العامة هي التي عليها أن تكفل توفير أفضل الخدمات المستطاعة وتقديم الوثائق والتقارير في المواعيد المحددة، مما يمكن الدول الأعضاء من أن تفعل ذلك.

وإذا كنا قد صادفنا صعوبات كثيرة للغاية أثناء مداولنا غير الرسمية، فإن ذلك يرجع إلى أن العديد من المقترحات التي توصف في تقرير الأمين العام بأنها "أعمال" تشير إلى تغييرات في الوكالات أو تمديد يتجاوز سلطات الأمين العام كما تحددت في المادة ٩٧ من الميثاق.

ولقد تبين من المشاورات الطويلة أن هذه الآراء لا تعتنقها باكستان وحدها، بل يجري اعتناقها على أوسع نطاق، تماماً كما كان متوقعاً. ولهذا، يسعدنا أن نرى التحسينات التي جرى الاتفاق عليها لإعادة تحديد معايير بعض المقترحات المتعلقة بالأعمال. وكان مما يشغلنا بصفة خاصة في هذا السياق اقتراح الأمين العام بشأن نزاع السلاح، وهو قضية معقدة وحساسة تمس مختلف الولايات، بما لها من آثار تتعلق بالبرامج والنواحي المالية

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التدابير التي نتخذها اليوم بشأن تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج الإصلاح" تشكل خطوة هامة في جهودنا المشتركة لضخ المزيد من القوة في منظماتنا. فمحاسبة النفس والإصلاح عنصران من العناصر الأساسية في العملية الجارية التي لن تساعدنا فقط في التكيّف مع التحديات في العالم بعد أكثر من خمسين سنة، ولكن أيضاً، والأكثر أهمية ربما، أنهما يتيحان لنا مواجهة تحديات الغد حيث ستكون التحديات والتطورات أكثر إثارة.

يود وفد بلدي أن يشيد بالأمين العام للجهود الدؤوبة التي يبذلها بنفسه والتي تبذل تحت رعايته، وللرؤية الجسورة التي يعمل من خلالها على تجسيد مقترحاته من أجل الإصلاح.

والإصلاح ليس يسيراً على الإطلاق، لأنه من ناحية يعني التغيير، ولهذا فهو يعني الخروج عن المبدأ الطبيعي المقدس للجمود، ومن ناحية أخرى لأنه في العالم غير المتوازن الذي نعيش فيه لا يعود الإصلاح دائماً بالمنفعة المتساوية أو المتبادلة على الجميع. وهناك دائماً ميل لاستخدام الإصلاح في تحقيق المصالح السياسية الضيقة أو للحط من قدره بجعله شرطاً للوفاء بواجبات تعاقدية لا يجري الوفاء بها دائماً بنفس القدر من الالتزام بإجراء الإصلاح.

ولهذا، فمن المحتم أن تكون الأهداف الحقيقية للإصلاح واضحة وضوحاً مطلقاً. وفي المقام الأول، ينبغي للإصلاح أن يدعم قدرة المنظمة على الوفاء بأهداف الميثاق. وهدفنا هو التحقيق الأكثر كفاءة لقدر أكبر من الديمقراطية في المنظمة، واستعادة الدور الأولي للأمم المتحدة في مجال التنمية. ونحن نسعى جاهدين لتصحيح أوجه التباين والظلم على الصعيد العالمي، وللتمسك بمبادئ الخير الجماعي، ولتعزيز السلام والرفاه للجميع.

والنهوض بالمقدرة القيادية للأمم المتحدة يجب أن يستهدف تعزيز مقدرة المنظمة على تنفيذ البرامج والأنشطة التي توكلها إليها الدول الأعضاء. ولا يمكن الخلط بين الإصلاح وتخفيض الحجم، بل وتخفيض الحجم الذي يجري فيه الاستغناء عن الموظفين من المستويات الدنيا في نفس الوقت الذي يجري فيه توسيع القمة الثقيلة للهرم المقلوب في منظمة تنقصها الموارد.

بدقة. ونفهم أن هذه الدراسة ستجري مع إيلاء الاعتبار الكامل للتأكيد بصفة عامة على تخفيض عدد الموظفين في المنظمة.

وفي هذا الصدد، نشيد إشادة حارة بالأمين العام لحصافته وحنكته السياسية وتفهمه لوجهات نظر الدول الأعضاء في سعيه وراء عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وحسب اتفاقنا في المشاورات غير الرسمية، فقد طلبنا منكم، السيد الرئيس، أن تحيلوا، بصفة رسمية، وجهات نظرنا بشأن الإجراء ٦، وكذلك بشأن غيره من الإجراءات الواردة في التقرير (A/51/950)، بوصفها جزءاً من الرسالة الرسمية التي سترسلونها إلى الأمين العام، مع الرقم المرجعي الملائم للوثيقة، الذي أشرت إليه في المقدمة التي أدليت بها، لكي يأخذها في الحسبان تماماً عندما ينفذ مقترحاته.

أن منظمتنا تقف في مفترق طرق التاريخ عشية الألفية الجديدة. وكلنا في حاجة إلى إعادة تكريس أنفسنا للأغراض والمبادئ الأساسية التي حددها الميثاق، والتي لا تزال صلاحيتها قوية الآن كما كانت عندما وضعها أصلاً الآباء المؤسسون للمنظمة. ويسعد باكستان أننا وافقنا جميعاً على نص مشروع قرار يدفع بنا قدماً على طريق تعزيز المنظمة في تحقيقها لأهدافها. ونحن نشترك كل الدول الأعضاء الأخرى ارتياحاً في هذه اللحظة الحاسمة.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد جمهورية كوبا أن ينوه بجهود الأمين العام التي تستهدف تعزيز وإعادة تنشيط دور الأمم المتحدة. ونود كذلك أن ننوه بالإسهامات الشخصية التي قدمتها، سيدي الرئيس، والتي قدمها سفيراً البرازيل والنرويج في مناقشة هذا الاقتراح والتفاوض بشأنه.

لقد كان دور رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز هاماً في عرض مواقف مجموعتي البلدان هذه، اللتين تتشرف كوبا بأن تنتمي إليهما.

دافعت كوبا وتدافع اليوم عن الحاجة الملحة لإجراء إصلاح مستفيض للأمم المتحدة.

ومتطلبات الإبلاغ، بالإضافة إلى المتطلبات العامة لخدمة عملية المفاوضات ومركزها الأساسي جنييف.

وقد سلم الأمين العام في مقترحاته بأن القضية معقدة، وصنفها تصنيفاً صحيحاً تحت عناوين مختلفة نظراً لطبيعتها متعددة القطاعات. وهذا هو بعينه السبب في أنه كان علينا أن نبذل جهداً كبيراً للغاية في الإشارة إلى بعض العيوب والمتناقضات الواردة في الجزء المتعلق بنزع السلاح الذي تضمنه ما وصف بالإجراء ٦. والولايات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح تنبع أساساً من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي لا تزال صلاحيتها غير مشكوك فيها ولا مرء فيها إلى أن، وما لم، يتفق على تغيير تلك الولاية في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التالية المكرسة لنزع السلاح. ولهذا فإن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، التي اعتمدت بتوافق الآراء في هذه المنظمة نفسها قبل أقل من عام، والتي تشكل التوجيه الرئيسي في سياسة للأمم المتحدة للأعوام الثلاثة القادمة، تحدد بوضوح في برنامجها ٢٦ إطار أنشطة المنظمة في مجال نزع السلاح وفقاً للولايات المتفق عليها. ولهذا، نشعر مرة أخرى، وبنفس القوة التي شعرنا بها قبلاً، أن أي تعزيز، إذا كان لازماً، يجب أن يجري في جنييف، حيث يكمن مركز ثقل نزع السلاح، في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لدينا في مجال نزع السلاح.

وفي هذا الصدد نشعر بالامتنان العميق لاستجابة الأمين العام للاستدالات المنطقية المستمرة للدول الأعضاء، ولتعديله اقتراحه الأصلي الوارد في الإجراء ٦. وقد ذكر بوضوح أنه مدرك ومقدر للمبادئ التوجيهية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والتشريع الموجود بشأن المحتويات البرمجية في أعمال الكيانات الموضوعية، وكذلك القواعد والتعليمات المالية للمنظمة. وقد ذكر أيضاً أن الإدارة الجديدة ستدعى، وفقاً لولايتها، بناءً على القرار ٩٩/٣٧ كاف، إدارة شؤون نزع السلاح. ونلاحظ مع الارتياح عدم الإشارة إلى تنظيم الأسلحة، وأنه سيجري النظر في النواحي البرمجية للإدارة مقترنة بالتوصية المتعلقة بها. وقد جرى تقديم النواحي المالية والشؤون المتعلقة بالترافع إلى اللجنة الخامسة، التي ستنظر فيها وفقاً للمادة ١٥٣ من نظامنا الداخلي، وهو الأساس الجوهري الذي ينبغي لنا جميعاً أن نمتثل له

والمرنة إلى أقصى حد في هذه العملية المعقدة للنهوض باستخدام توافق الآراء.

ليس هذا هو مشروع القرار الذي كنا نتمناه، ولا يمكننا أن نعتبر العملية التي أدت إليه عملية نموذجية. فتنفيذ بعض عناصر الإجراءات المقترحة كان متسرعاً، وسبق وجود مشروع القرار في حد ذاته. ونعتقد أن بعض الإجراءات لم تأخذ في الاعتبار الولايات التشريعية للجمعية العامة وقراراتها ومقرراتها ذات الصلة، بل إنه يتناقض مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ التي اعتمدها الجمعية بتوافق الآراء.

ونحن نشعر بأن بعض الإجراءات تتعدى بإفراط على سلطة الجمعية العامة. وقد قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين وبلدان حركة عدم الانحياز العديد من الاقتراحات وأثارت عدداً من الأسئلة كان يمكن أخذها بعين الاعتبار على نحو أفضل.

وفي حالة وفدنا، لا بد أن نعرب عن تحفظات جديدة على الإجراءات ٥ و ٦ و ١٠ (ب) و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٠، ونكرر القول إن العديد من أسئلتنا لم يجب عليها أو أنه لم يقدم توضيح كاف بشأنها.

وفي الحقيقة، لو امتثلنا امتثالاً كاملاً لأحكام المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإنه ما كان ينبغي لنا أن نجتمع هنا دون أن تكون اللجنة الخامسة قد حددت الآثار المالية والبرنامجية لمشروع القرار. وقد أخبرنا أن هذا استثناء، ولكن وفد بلدي يرى أنه ما كان ينبغي أن يحدث هذا لأنه لا يوجد سبب مشروع له، كما لا ينبغي أن يعتبر سابقة يلجأ إليها في المستقبل.

ونحن سنعارض أية محاولة للحد من ولاية اللجنة الخامسة. ومن الغريب، والمؤسف أيضاً، أننا نتخذ قرارات بشأن مسائل لها هذه الأهمية دون أن نكرس دقيقة واحدة لمناقشتها في اجتماع مفتوح للجمعية العامة.

أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على قراراتكم بأن ترسلوا إلى الأمين العام الآراء التي أعربت عنها مجموعات الدول والدول الأعضاء في سياق مشاوراتنا غير الرسمية. ويثق وفد بلدي كل الثقة أن آراءه، التي قدمت رسمياً إلى رئيس الجمعية العامة قبل هذا الاجتماع، ستحال رسمياً إلى الأمين العام في وثيقة مناسبة، ونعرب

إن المسألة ليست مسألة دعم الإصلاح من أجل الإصلاح في حد ذاته فحسب، إنه دعم للإصلاح الهادف إلى جعل الأمم المتحدة ديمقراطية حقاً، وإعادة ترسيخ مبادئ الميثاق في ممارساتها، وهي المبادئ التي على الرغم من كامل صحتها وأهميتها في هذه الحقبة الأحادية القطب، يجري تقويضها أو إعادة تفسيرها لخدمة مصالح سياسية.

ويجب أن ندعم في كل عمل تساوي الدول في السيادة وأن نزيل الامتيازات والمفارقات التي لا تتماشى مع المساواة والديمقراطية بين الدول، مثل حق النقض.

ويجب أن نجعل أساليب عمل مجلس الأمن قائمة على المشاركة وشفافة وأن نجعل إجراءاته ديمقراطية، وأن نكفل أنه يمثل ويخدم جميع الدول الأعضاء وليس مجرد مجموعة صغيرة منها.

وينبغي للإصلاح أن يعمل على إعادة السلطة إلى الجمعية العامة، التي كثيراً ما اغتصبها أو أضعفها مجلس الأمن.

ويجب أن نجعل مشاكل التنمية، وهي حق أساسي من حقوق الإنسان، ذات أولوية حقيقية لمنظومة الأمم المتحدة، وأن نكفل الموارد الضرورية لها.

ويجب أن نشجع ممارسة جميع الرجال والنساء جميع حقوق الإنسان ممارسة كاملة، وأن نهض بممارستها على صعيد عالمي وباستقلاليتها وعدم الانتقائية في ممارستها، وأن نتجنب المناورات السياسية الضارة.

ويجب أن نحل المشاكل المالية للمنظمة على أساس دفع الأنصبة المقررة في الوقت المحدد وبالكامل ودون أية شروط، وأن نميز بين الضحايا الحقيقيين والذين لا تسمح اقتصاداتهم بالدفع في الوقت المحدد وبين المدين الرئيسيين الذي يفرض شروطاً سياسية.

ويراود وفد بلدي الأمل في أن يساعد اقتراح الأمين العام على إحراز تقدم، ونشكره على تأكيدات أنه الآراء التي تعبر عنها الدول الأعضاء ستؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب.

سينضم وفد كوبا إلى توافق الآراء في تأييد مشروع القرار المعروض علينا، بغية تقديم مساهمته البناءة

المجتمع الدولي. وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها عضوا في مجموعة الـ ٧٧ وفي حركة بلدان عدم الانحياز، انضمت إلى توافق الآراء على الرغم من الصعوبات التي نجدها - وربما تجدها بعض الوفود الصغيرة الأخرى - في محاولة فهم العملية فهما كاملا والمشاركة فيها مشاركة بناءة نتيجة لصغر حجم وفودنا.

وكما قال وفد بلدي في الفريق العامل غير الرسمي المعني بإصلاح الجمعية العامة، كنا نفضل إتاحة إطار زمني أطول لمناقشة هذه المسائل الصعبة وإجراء مناقشة أكثر استفاضة. أما وقد كان هذا هو الحال، فقد انضمامنا إلى توافق الآراء، وأود أن أعرب عن أملنا الصادق في أن تفهم الأمانة العامة مشروع القرار جيدا وألا ينطوي تنفيذه على صعوبات أو غموض. وأود أيضا أن أعرب عن أمني في أن تتوصل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، اللتان تناقشان الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار، إلى قرار واضح للمضي قدما وتنفيذ جميع الإجراءات لما فيه مصلحة الدول الأعضاء، التي حددت بوضوح الأولويات في مشروع القرار.

وعلى كل، فضلا عن ذلك، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن هذه مجرد بداية لعملية جديدة، وليست غاية في حد ذاتها، وأن أية خلافات بيننا بشأن الإجراءات، وربما توصيات الأمين العام، من حيث صلتها ببلداننا ومناطقنا، ستكون موضع نقاش متواصل ومتأن حتى تصبح مناسبة لأوضاعنا الخاصة قبل تنفيذها. وبعبارة أخرى نقول إن القرار التاريخي الذي سننخذه اليوم، كما نراه، ليس غاية في حد ذاته بل هو بالأحرى بداية علاقة وثيقة مع أمانة الأمم المتحدة والمنظمة، عندما يتعلق الأمر بمصالحنا الدولية والإقليمية والثنائية.

أخيرا، أود أن أثير نقطة تسبب لوفد بلدي شعورا عاما ومتواسلا بالقلق. إننا نلاحظ أن إصلاحات الأمين العام جعلت قضايا حقوق الإنسان مسألة متغلغلة في كل القطاعات. ووفد بلدي يتساءل عن مستقبل القضايا الأخرى المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والتي تمثل بؤرة اهتمام مؤتمر دولي انعقد في ريو، والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في حزيران/يونيه من هذا العام، والمؤتمر المقترح عقده في كيوتو بشأن تغير المناخ.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم مرة أخرى على هذه

عن ثقتنا التامة في أن الأمين العام سيأخذها في الحسبان على النحو الواجب.

بوسع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، الاعتماد على تعاون وفد بلدي البناء والمرن في نظر الجوانب الباقية من الإجراءات التي تتطلب توصيل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأنها وكذلك المفاوضات المفصلة والمسؤولة بشأن التوصيات التي صيغت، على أمل التوصل إلى توافق الآراء الحقيقي، الذي تحتاج إليه.

السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على جهودكم وجهود صديقيكم أثناء هذه الممارسة. وأود أيضا أن أشيد، من خلالكم، بالأمين العام على محاولته تعزيز الكفاءة العامة للأمم المتحدة وإعدادها لتحديات القرن الحادي والعشرين. وقد أمارت اللثام عن مجموعة متكاملة من الإصلاحات الشاملة البعيدة الأثر التي تدعو إلى انتهاج سياسة جريئة وقوية وإلى إحداث تغييرات مؤسسية ومالية.

بادئ ذي بدء، أود أيضا أن أقول إننا انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. وأود أيضا أن أهنئ سفير جمهورية تنزانيا المتحدة، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وسفير كولومبيا، نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، على العمل المتقن الذي اضطلعوا به في هذه الممارسة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار بياناهما والنقاط والأسئلة التي أثارها بالكامل في تنفيذ الإصلاحات.

بعد أن قلت هذا، أود أيضا أن أبدي بعض الملاحظات بشأن مشروع القرار. إن مشروع القرار المعروف علينا اليوم وثيقة هامة وجيدة الإعداد. وقد استغرقت المفاوضات بشأنها أسابيع. ونسلم، كما قالت مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي، بأن مشروع القرار ليس شاملا أو مستفيضا كما كان ينبغي، كما أنه قاصر في بعض الجوانب. وفي الحقيقة، أود أن أضيف أنه غامض إلى حد ما في بعض أجزائه ولكنه استمرار لزخم إيجابي وعام أعطاه رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية في وقت سابق أثناء المناقشة العامة في الجمعية، ونحن نؤيده جميعنا.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن مشروع قرار اليوم يؤكد من جديد الرسالة السياسية التي نرسلها اليوم إلى

وما دام الأمين العام موجودا بيننا هذا المساء، فاسمحوا لي أن أشجعه على جهوده لإعادة بناء جدران الأمم المتحدة التي ربما تكون قد بدأت تتهاوى ونحن نتكلم الآن. إلا أنه بحاجة إلى أن يتوخى الحذر وإلى ضمان أن يظل في المستقبل هو البطل الذي أعاد بناء صرح الأمم المتحدة.

أدعو الله وآمل أن تظل المنظمات غير الحكومية، في إطار عملية الإصلاح التي أوشكت أن تكتمل، مسؤولة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لما نص عليه الميثاق، وأن تستمر الدول الأعضاء، من خلال حكوماتها، في التأثير على مسار الأمم المتحدة وعلى تشكيل مصيرها، كما هو مكرس في الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في معرض شرح المواقف قبل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.17.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.17؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.17 (القرار ١٢/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم بشأن القرار الذي اعتمدتوا.

السيد موكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أشكركم - سيدي الرئيس - على عقد هذه الجلسة الرسمية للجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار A/52/L.17 الذي يوكل للأمين العام تنفيذ الإجراءات المختلفة الواردة في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" الوثيقة A/51/950، المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧. إن هذه مرحلة هامة في عملية دراسة مقترحات الأمين العام للإصلاح، التي بدأت يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الشأن، أود أن أعرب لكم - سيدي الرئيس - عن تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين العميق وتهانيتها لقيادةكم القديرة ومهاراتكم الدبلوماسية الثابتة في توجيه مداورات مشاورات الإصلاح في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

الفرصة القصيرة التي اتحتموها لوفد بلدي. لقد وصلنا اليوم، نحن الدول الأعضاء، إلى مفترق طرق ينتظر منا أن نتخذ عنده قرارا، وقد يكون قرارا، لا سمح الله، يطار دنا كالشبح في المستقبل.

إنني آخذ الكلمة تخالجي مشاعر مختلطة - وأقول مشاعر مختلطة لا لأنني ضد مشروع القرار المعروض علينا الآن، بل لمجرد أن وفد بلدي كان يعمل جاهدا تحت انطباع بأننا، عندما دعا الرئيس الجمعية العامة إلى الانعقاد في المشاورات غير الرسمية، كنا نمهد لأنفسنا الطريق، بوصفنا دولا أعضاء، لكي تتاح لنا فرصة كافية لمناقشة البند ١٥٧ من جدول الأعمال، المتعلق بالتقرير (A/51/950) المقدم من الأمين العام الذي نقدره كل التقدير على نشاطه في بدء عملية إصلاح الأمم المتحدة.

إننا، كوفد، نشعر بخيبة الأمل لأننا أمضينا يوما واحدا بالكاد في النظر رسميا في هذا التقرير المقدم من الموظف التنفيذي الأكبر في الأمم المتحدة، خاصة وأنه التقرير الذي سيؤثر حتما على رفاه أعضاء الأمم المتحدة.

ولا يود وفد بلادي سوى أن يتضرع إلى العلي العظيم أن يتدخل بعنايته ورحماته، حتى لا يتهمنا أبناؤنا في المستقبل بأننا تعجلنا في بحث هذه المهمة الجسيمة التي كلفنا بها. ومع ذلك، سأكون مقصرا في واجبي إن لم أعترف بالجهود التي بذلها الأمين العام، وبرغبته في إصلاح الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تظل الأمم المتحدة بعد إصلاحها تسترشد دائما بالميثاق الذي أسست عليه، حتى لا يتحول حلم مؤسسي هذه المنظمة إلى فشل ذريع.

ونعرب عن الأمل أيضا في أن يظل أعضاء الأمم المتحدة هم الأعضاء الوارد تعريفهم في الميثاق. فوفد بلدي لا يود أن يشترك في أمم متحدة من شأنها أن تقلل في المستقبل من دور وملكية هذه المنظمة باعتبارها ملكا لأعضاء الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يكون إصلاح الأمم المتحدة مصدر فخر لدولها الأعضاء، وإن كنت أتعشم، كما أشرت من قبل، أن يمنح الدول الأعضاء أسبوعا لمناقشة هذا التقرير، وهو ما فعلناه في الواقع بالنسبة لتقارير أخرى قدمها الأمين العام، وعلى سبيل المثال، تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أمضينا يوما كاملا في مناقشته رغم أن قيمته لا تفوق قيمة هذا التقرير المقدم من الأمين العام.

ومجموعة ال ٧٧ والصين تعلقان أيضا أهمية كبرى على الأجزاء من القرار التي تؤكد أن تنفيذ تدابير الإصلاح ينبغي أن تكون وفقا لمقاصد وأهداف الميثاق وينبغي أن تحترم احتراماً تاماً الولايات والمقررات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك بصورة خاصة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. علاوة على ذلك، فإن الآثار المالية المترتبة على تنفيذ مقترحات الإصلاح ينبغي النظر إليها في إطار نظم ولوائح المنظمة.

وبتلك الضمانات وعلى أساس هذا الفهم، تؤيد مجموعة ال ٧٧ والصين تنفيذ الإجراءات الواردة في تقرير الأمين العام.

في الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين للتأييد والتضامن الثابتين اللذين سهّلا إنجاز ما نشهده اليوم. وعلى نفس المنوال، أود أن أعرب عن تقدير فريقنا للعمل الجيد الذي قام به، نيابة عن الرئيس، الميسران السفير أموري ميمثل البرازيل والسفير بيورن ليان ميمثل النرويج. وأود أيضا أن أعترف بتعاون ومشورة الأمين العام ومستشاريه في الوحدة التنفيذية المعنية بالإصلاح. إن إسهامهم محل تقدير.

أخيرا، وليس آخرا، تتطلع مجموعة ال ٧٧ والصين إلى المرحلة المقبلة من مداولاتنا بشأن مقترحات الإصلاح.

السيد ولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلد المنتسب قبرص وأيضا بلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهما أيسلندا وليختنشتاين.

أود أن أبدأ بالإعراب عن مدى ترحيبنا باعتماد الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء اليوم يعرب عن موافقة الدول الأعضاء على الإجراءات الواردة في مقترحات الأمين العام للإصلاح.

بهذا نكون قد أكملنا النظر في التدابير التي اتخذتها الجمعية في الأسابيع القليلة الماضية. والتعقيبات التي أدلت بها بعض الوفود والتفسيرات التي قدمتها الأمانة العامة مكنتنا من توضيح بعض الجوانب التي كانت بحاجة

إننا جميعا نعترف بأن مقترحات الإصلاح الواردة في القرار ٢٢٧/٥٠ وفي تقرير الأمين العام تمثل إسهاما كبيرا في المناقشة الجارية بشأن كيفية تحديث المنظمة وتحسين عملياتها. وهذا الرأي أبرزه وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ في إعلانهم الوزاري الصادر يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وفي بيانات زعماء الوفود في المناقشة العامة في هذه الدورة. وبشكل خاص، رحب زعمائنا بعملية الإصلاح وأثنوا على جهود الأمين العام ومبادراته الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

عندما بدأت المناقشات بشكل جاد بشأن إصلاح الأمم المتحدة في إطار البند ١٥٧ من جدول الأعمال، كانت الوفود بالأحرى حذرة، وبخاصة بشأن كيفية مناقشة تقرير الأمين العام المتعلق بالإصلاح. وفي النهاية، اتفقتنا جميعا على أن نمضي متبعين منهج دراسة الإجراءات أولا، ثم تناول التوصيات بعد ذلك. وخلال المشاورات غير الرسمية، طرحت مجموعة ال ٧٧ والصين وثيقتين هامتين يومي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على التوالي، تتضمنان موقف المجموعة بشأن اقتراحات الأمين العام للإصلاح. وعلى نفس المنوال، طرحت حركة عدم الانحياز ولجنة التنسيق المشتركة لمجموعة ال ٧٧ وحركة عدم الانحياز موقفا بشأن تلك التوصيات والإجراءات التي تقع ضمن اختصاصهما.

إن مشروع القرار A/52/L.17، الذي اعتمدناه توا بتوافق الآراء، جرى التفاوض بشأنه بشكل مضمّن. وقد حاول إرضاء المواقف المختلفة للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، قررت مجموعة ال ٧٧ والصين، يحدوها الرغبة في تسهيل عملية الإصلاح، الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار، مع أنه لا يعكس بشكل كامل جميع شواغلنا المعرب عنها خلال المفاوضات. ومع ذلك، من دواعي تشجيعنا أن نلاحظ أنه يحتوي على عناصر مفيدة يمكن أن تغطي بعض شواغلنا عندما تنفذ التدابير. إن الفقرة ٢ على سبيل المثال - تطلب إلى الأمين العام أن يراعي مراعاة تامة، وهو ينفذ الإجراءات الوارد وصفها في تقريره، الآراء والتعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، من الناقل التأكيد على شواغل البلدان النامية، كما أعربت عنها مجموعة ال ٧٧، وحركة بلدان عدم الانحياز ولجنتهما المشتركة للتنسيق. وذلك لأن الإصلاحات سيكون لها - على أية حال - تأثير مباشر على البلدان النامية.

إلى توضيح ومن الرد على الأسئلة التي أثارها بعض الدول الأعضاء.

هذا الحوار ممكن من أن نقرب بين وجهات نظر الوفود المختلفة ووفر الظروف التي تجعل بوسع الجمعية الآن أن تقدم الدعم للعمل الذي يضطلع به الأمين العام.

يرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان الجمعية رسمياً عن تأييدها لرسالة الأمين العام التي أبلغنا بها والاختيارات الواردة في برنامج الإصلاح الذي قدمه لنا في ١٦ تموز/يوليه والولاية الممنوحة للأمين العام، بصفته الرئيس الإداري الأعلى لهذه المنظمة لتنفيذ التدابير الواردة في تقريره.

لقد حان الوقت لتعطي جمعيتنا للرأي العام الدولي الإشارة الإيجابية التي كان ينتظرها ولتبين أن الجمعية جادة في ممارسة الإصلاح الطموح الذي شرعت فيه والذي من شأنه الإسهام في جعل منظماتنا أكثر فعالية وكفاءة في الاضطلاع بالمهام التي أناطتها بها الدول الأعضاء.

والرسالة التي نود أن ننقلها ذات شقين. فهي من ناحية رسالة نبغ فيها الأمين العام أننا نقر الإصلاح الذي يضطلع به على مسؤوليته الخاصة ونبين له أن عمله يحظى بتأييد الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى نستري انتباه الأمين العام إلى عدد من التعليقات التي أدلت بها الوفود أثناء المناقشات المثمرة التي أجريناها. وقد يرى الأمين العام أن يأخذ هذه التعليقات في الاعتبار عندما ينفذ التدابير الواردة في برنامجه.

ووفقاً للمفردة ٢ من منطوق القرار الذي اتخذناه توا سيقدم الاتحاد الأوروبي إلى الأمين العام تعليقاته بشأن مضمون الإجراءات الواردة في برنامج الإصلاح.

وما أن ننهي من تلك المرحلة، سيكون بوسعنا المضي قدماً، بنفس روح الحوار الواعي في النظر في التوصيات التي اقترحها الأمين العام في برنامجه.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لكم سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين سفيرى أيرلندا وفيت نام وبصفة خاصة، الميسرين السفير سلسو أمورين ممثل البرازيل والسفير هانز جاكوب بيرن ليان ممثل النرويج لإسهامكم القيم في تحقيق نتائج مثمرة لمناقشاتنا.

السيد لندوينو - باريدس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): شاركت حركة عدم الانحياز في الأسابيع القليلة الماضية مشاركة نشطة في العديد من المشاورات والجلسات غير الرسمية التي عقدت للنظر في الإجراءات التي عرضها الأمين العام في تقريره إلى هذه الجمعية بشأن إصلاح المنظمة.

وخلال هذه العملية المطولة عمل ١١٣ بلداً من بلدان حركة عدم الانحياز بروح إيجابية منفتحة للنظر في الإصلاحات والاقتراحات الأساسية اللازمة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحسين أداء المنظمة. وإن حركة عدم الانحياز بتأييدها للقرار ١٢/٥٢ نود أن تعرب عن تقديرها للعمل الممتاز الذي أنجز تحت قيادتكم سيدي الرئيس والأنشطة غير العادية التي قام بها سفير البرازيل والنرويج كميسرين في عملية التفاوض وبالمثل نود أن نعرب عن شكرنا لزملائنا في حركة عدم الانحياز لما قدموه من تأييد خلال هذه العملية وكذلك لأصدقائنا وزملائنا في مجموعة الـ ٧٧ الذين عملنا معهم في تعاون وثيق في لجنة التنسيق المشتركة. ونأمل، كما يرد في القرار، أن تراعى مراعاة تامة الآراء ووجهات النظر التي أعربت عنها الحركة. وفي هذا الصدد فإن حركة عدم الانحياز مستعدة لمواصلة العمل المعروض علينا.

السيد عواد (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أؤكد تضامناً وقد مصر مع البيانين اللذين ألقاهما سفيراً تنزانيا وكولومبيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز. واسمحوا لي أيضاً أن أهنئكم على جهودكم المتواصلة التي أدت إلى اعتمادنا اليوم لهذا القرار بتوافق الآراء، ونأمل أن يكون في ذلك تأكيد لعزمنا كدول أعضاء على تعزيز وتطوير منظماتنا بغرض دعم دورها على الساحة الدولية وزيادة قدراتها وفعاليتها في الاستجابة لمتطلبات أعضائها.

اسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالشكر للأمين العام على جهوده لإصلاح المنظمة كما نهنئه على دعم الدول الأعضاء لإجراءاته للإصلاح، وأن أتوجه إليه بالشكر على استجابته للعديد من الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال عملية المشاورات، فضلاً عن تقديمه العديد من الإيضاحات المطلوبة من الدول الأعضاء خلال هذه العملية، وهي ممارسة نشق في استمرارها طول رئاسته للمنظمة.

وبعد اتخاذ القرار ١٢/٥٢ أصبح من واجب الدول الأعضاء في إطار سلطة الجمعية العامة أن تقوم في المحفل الملأ بالنظر في الآثار البرنامجية والمالية المترتبة على تنفيذ التدابير المقترحة. وغني عن القول أن هذا عمل فني الغرض منه كفالة السلامة المالية من ناحية والاتساق البرنامجي من الناحية الأخرى، وفقا للشروط المقررة في القرار نفسه.

وسيواصل وفد المكسيك المشاركة بنشاط في النظر في تقرير الأمين العام. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح - ونحن نتشاطر في ذلك الآراء التي أعرب عنها الأمين العام منذ لحظات قليلة - أننا نرى أنه ينبغي النظر على سبيل الأولوية في المرحلة التالية في التوصيات التي يترتب على تنفيذها آثار مالية. وبهذه الطريقة يمكن النظر في هذه التوصيات، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، في الوقت المناسب قبل الانتهاء من المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين القادمتين.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اتخذت الجمعية العامة الآن قرارا يعطي إشارة سياسية هامة للمجتمع الدولي بأن هناك إرادة وسبيل لإصلاح الأمم المتحدة. فقد اجتمعت الدول الأعضاء معا وأكدت بوضوح أنها عاقدة العزم على توطيد دور الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها بغية جعل المنظمة أفضل تجهيزا للتصدي لتحديات القرن المقبل.

لقد واجه الأمين العام الدول الأعضاء في تموز/يوليه من هذا العام بتقديم خطته الجسورة، وهي أشمل خطة للتغيير في تاريخ الأمم المتحدة. واليوم، تستجيب الجمعية العامة لذلك بمنحها الثقة للأمين العام. وبموجب هذا القرار، نحن نرحب بتقرير الأمين العام ونثني على جهوده ومبادراته الهادفة إلى إصلاح الأمم المتحدة. وبعبارة واضحة، نحن نؤيد إجراءات الإصلاح التي يقوم بها، وبالتالي نحثه على تنفيذها.

وكما ذكرت، سيدي، في ملاحظاتكم الاستهلاكية، أعلن رؤساء وزراء البلدان النوردية قبل يومين تأييدهم القوي لبرنامج الأمين العام للإصلاحات، وأكدوا أن هذا البرنامج يتيح فرصة فريدة لإصلاح الأمم المتحدة.

وقد أعربت حكومة بلدي في مناسبات عدة عن تأييدها الكامل لإصلاح واسع النطاق للأمم المتحدة ولمبادرات الإصلاح التي طرحها الأمين العام. ونحن نعتبر

إن وفد مصر يشارك الفهم الذي أكدته الأمين العام في البيان الذي ألقاه خلال جلسة المشاورات غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر وهو البيان الذي تضمنته الوثيقة A/52/585، والذي نراه جزءا لا يتجزأ من مقترحات الأمين العام للإصلاح بشأن الطبيعة الإدارية والتنظيمية للإجراءات التي أقرت الجمعية العامة اليوم شروعه في تنفيذها. ونرحب في هذا السياق أيضا بما أكدته الأمين العام في نفس بيانه من احترامه الكامل للمبادئ التوجيهية التي ستنفذ في إطارها هذه الإجراءات. وهو ما يؤكد عليه بوضوح القرار الذي فرغنا توا من اعتماده والذي أسعد وفد مصر أن ينضم إلى توافق الآراء حوله.

إن وفد مصر يتطلع إلى مواصلة الجمعية العامة النظر في مقترحات الإصلاح التي أوصى بها الأمين العام في تقريره، بما في ذلك أية آثار برنامجية ذات صلة بهذه التوصيات. ونؤكد لكم، استمرار تعاون وفد مصر ومشاركته البناءة والنشطة خلال هذه العملية المتواصلة لإصلاح المنظمة.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): شارك وفد بلدي بنشاط في عملية المفاوضات والمشاورات التي أسفرت عن مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة توا.

وتود المكسيك أن تؤكد من جديد التزامها بعملية إصلاح الأمم المتحدة ودعمها لها. ونكرر التأكيد على تقديرنا وامتناننا للأمين العام على مبادرته وجهوده في سبيل بلوغ تلك الغاية. كما أود أن أعرب عن خالص شكرنا لكم، سيدي، وللممثلين الدائمين للبرازيل والنرويج على ما تحلى به من صبر وتفان في هذه المسألة.

ويدرك وفد المكسيك تمام الإدراك الدور الذي يضطلع به الأمين العام والكفاءة التي يتحلى بها، بوصفه أعلى مسؤول في الأمانة العامة، في اتخاذ التدابير التي ترمي إلى توطيد قدرة الأمانة العامة على الاستجابة للتحديات والتحديات الجديدة. ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن تحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة ستفيد عمل المنظمة ككل.

السيد فاوُلر (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أدلى بالبيان التالي بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا وكندا (مجموعة كانز).

إن قدرة منظمة ما على التطور كيما تكون قادرة على مواصلة الاضطلاع بولايتها في بيئة دائمة التحول هي الاختبار الحقيقي لقوتها واستقرارها، وهي التي ستحدد بشكل مباشر مدى امتداد عمرها. ويمثل القرار الذي اتخذناه توا بتوافق الآراء حول "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" معلماً هاماً في العملية التطويرية للمنظمة، وسوف يساعده في تجهيز الأمم المتحدة لكي تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين.

ونود أن نهنئكم، سيدي، على جعل هذا الإنجاز أمراً ممكناً. كما نود أن نعرب عن خالص امتناننا لسفيري البرازيل والنرويج، اللذين ساعدت جهودهما التي لا تكل في التوصل إلى توافق الآراء هذا. إلا أن أهم ما في الأمر أننا نود أن نعرب عن التقدير لحكمة وبعد نظر الأمين العام كوفي عنان وفريقه المعني بالإصلاح لبرنامج العمل الذي اقترحوه لإعادة هيكلة المنظمة وجعلها أكثر حيوية وأهمية مع كفالة بقائها حساسة بشدة لآراء دولها الأعضاء الـ ١٨٥.

ونحن نرى أن هذا القرار يوجه رسالة قوية إلى العالم. فهو يقول إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد تأييداً تاماً عملية الإصلاح التطويري التي اقترحها الأمين العام عنان. وهو يمثل تأييداً واضحاً للإجراءات الواردة في تقرير الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وهو يرسل إشارة تعرب عن ثقتنا في الأمين العام، وفي فريقه الإداري الجديد، وفي قدرة الأمم المتحدة على التكيف وعلى تلبية احتياجاتنا الجماعية في الألفية المقبلة.

وبينما ننظر في التوصيات الواردة في الوثيقة المسار - ٢ المقدمة من الأمين العام، فإن أعضاء "مجموعة كانز" يحثون جميع الدول الأعضاء على توجيه كل جهد ممكن لتعزيز وصون النهج البناء لتحدي الإصلاح. فوجود منظمة أكثر كفاءة وفعالية لا يمكن إلا أن يكون لمنفعتنا المشتركة. ومن واجبنا أن نقدم إلى أميننا العام المبدع والملتزم المساندة التي يحتاج إليها لكي ينجح في هذا المسعى المعقد، إلا أنه قطعاً مسعى حيوي. فلنواصل إرسال الإشارة إلى العالم بأن الأمم المتحدة قوية، ومستقرة، وموجودة هنا لكي تبقى.

برنامج الإصلاح إسهاماً في تحسين التنسيق والكفاءة في الأمم المتحدة. وتؤمن حكومة بلدي إيماناً راسخاً بأن هذه المبادرات ستوطد قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بمقاصد الميثاق ومبادئه وبطموحات الدول الأعضاء واحتياجاتها. ونعتقد بقوة أن هذه المبادرات في صالح مجموع الأعضاء ككل وليست لمصلحة قلّة محظوظة.

وقد جاء القرار الذي اتخذناه اليوم ثمرة مشاورات غير رسمية شارك فيها عدد كبير من الوفود. وأثارت الوفود أسئلة حول الإجراءات المقترحة وأدلت بتعليقات عليها. وقدم الأمين العام نفسه وممثلاه في الأمانة العامة إجابات كاملة وصريحة على تلك الأسئلة، وبذلك وفروا التوضيح اللازم لها. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر الأمانة العامة التي مثلها السيد سترونغ والسيد ستوبي على النهج المهني والمسؤول الذي أبدياه طوال هذه العملية.

وليس لديّ أي شك من أن الحوار الذي أجريناه قد أزال الشكوك التي ساورت بعض الوفود في البداية. وإذا كان هناك بعض التردد، فمن المهم بطبيعة الحال أن الأمين العام نفسه قد أكد لنا بأنه سيأخذ بعين الاعتبار آراء وتعليقات الدول الأعضاء لدى تنفيذه لتلك الإجراءات. وينبغي أن تنتقل الآن روح التعاون تلك التي شهدناها إلى المرحلة التالية من مداولاتنا عندما نشرع في مواصلة المناقشات بشأن التوصيات المقدمة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الزخم الذي اتسم به قرار اليوم إلى تمكيننا من "أن نمضي قدماً على وجه السرعة". على حد تعبير الأمين العام، لكي ننجز هذه المهمة بنجاح قبل نهاية هذه الدورة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر ممثلي لكسمبرغ والولايات المتحدة وكولومبيا على تأييدهم، وأن أشيد إشادة خاصة بممثل تنزانيا، الذي أدى ما أبداه عن طيب خاطر من سعة صدر ومهارة في تمثيل قرابة ١٣٠ من البلدان الأعضاء إلى المساهمة بشكل كبير في التوصل إلى النتيجة التي سعيينا إلى تحقيقها سفير البرازيل وأنا بوصفنا ميسرين لهذه المهمة.

وننقطة أخيرة أود أن أشكركم، سيدي، على ما أبدىتموه شخصياً من تفان وجهود في توجيهنا إلى الخاتمة الناجحة لهذه المرحلة من جهودنا لإصلاح المنظمة.

العام نوّه في تقريره، كما نوّه مرارا في بياناته، بأهمية التنمية. ونأمل أن تصبح رغبة الأمين العام هي المفهوم المشترك لجميع الدول الأعضاء، أي أن التنمية ينبغي أن تكون لها، عند الأمم المتحدة، أولوية عبّر جميع القطاعات، وأن تحتل التنمية حقا مركزا هاما في جميع ما تقوم به الأمم المتحدة.

ثالثا ينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة عملية طويلة الأجل ومستمرة. وينبغي أن يقوم على أساس القرارات والمقررات والتفويضات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة، وأن يلزم الإصلاح المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وما يتعلق بهذا الموضوع من قواعد ولوائح الجمعية العامة. وينبغي أيضا السعي إلى الحصول، في هذا الإصلاح، على أوسع تأييد ممكن والسعي إلى التحسين المتدرج. أما إذا كان إصلاح الأمم المتحدة صالحا لفترة من ثلاث إلى خمس سنوات فقط، فإن ذلك يؤدي، لا محالة، إلى الإضرار باستقرار وظائف الأمم المتحدة واستمراريتها. ومن شأنه أن يضر ليس فقط تطوير الإصلاح على نحو سليم وسلس، بل ينال كذلك من مقدرة الأمم المتحدة على أن تعالج بفعالية ما يواجهها من تحديات.

رابعا يجب الإشارة إلى أن القرار الذي اتخذ اليوم حول الإجراءات التي يصفها تقرير الأمين العام عن الإصلاح، لا ينبغي أن يحكم مسبقا على نظرنا في التوصيات المتعلقة بالقرارات النهائية. إن الآثار المالية والبرنامجية المترتبة على إجراءات الإصلاح ينبغي أن تنظر فيها الهيئات المختصة. أما الممارسة التي تتمثل في اتخاذ قرار ذي آثار مالية في موضوع ما دون عرضه أولا على اللجنة المختصة، فينبغي أن تعتبر حالة خاصة، لا سابقة تترك أثرا سلبيا على عمل الجمعية العامة في المستقبل. وينبغي الاعتراف الكامل بالشواغل المعقولة التي أبدتها دول أعضاء كثيرة خلال مناقشات سابقة حول التقرير. ونأمل أن تكون هناك مشاورات مستمرة بين الأمين العام والدول الأعضاء، وكذلك فيما بين الدول الأعضاء نفسها في عملية تنفيذ الإجراءات.

وسوف تبدأ الجمعية العامة، في المرحلة التالية، النظر في التوصيات، التي تنطوي على تدابير إصلاح رئيسية تدخل في نطاق ولاية الدول الأعضاء، وتقضي دراسة حريصة وشاملة من الأعضاء جميعا. ونأمل أن تضع الجمعية العامة الترتيبات اللازمة للمرحلة التالية من العمل، لكفالة المساهمة الكاملة من الدول الأعضاء - خصوصا

السيد كوي تيانكاي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): هناك قول صيني مأثور هو "رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى". والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة توا إنما هو الخطوة الأولى التي قام بها مجموع الأعضاء في مناقشة واستعراض تقرير الأمين العام عن الإصلاح [Add.1-6 و A/51/950]. وهو أيضا، إلى حد ما، جزء من جهود الأمم المتحدة المبذولة لمواجهة تحديات القرن الجديد.

إن الأمين العام قدم تقريره المستفيض عن إصلاح الأمم المتحدة بعد بضعة أشهر فقط من توليه منصبه فدل ذلك دلالة كاملة على تصميمه والتزامه بالنهوض بالإصلاح. ونحن نقدر جهوده في هذا الصدد.

إن الجمعية العامة، بينما كانت تعالج قضايا كثيرة واردة في جدول أعمالها، قد استغلت كل دقيقة من وقتها للنظر في الإجراءات الواردة في التقرير، وجرى في محيطها تبادل تمهيدي للآراء حول التوصيات. وقد شهد ذلك، مرة أخرى، بتوافر الإرادة السياسية لدى جميع الأعضاء لإصلاح الأمم المتحدة.

ونحن نحبّ إصلاح الأمم المتحدة. والغرض من الإصلاح هو تعزيز دور الأمم المتحدة ورفع مستوى فعاليتها. وما يتخذ من تدابير في هذا الصدد يجب أن يعكس المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء، كما يجب أن تستطیع النتائج أن تصمد أمام اختبار الزمن. وسعيا إلى هذه الغاية نعرض الآراء الآتية.

أولا الأمم المتحدة هي القضية المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وينبغي أن يفسح ذلك الإصلاح المجال لممارسة الديمقراطية كاملة، وأن يراعي أصوات جميع الجوانب، ويأخذ في الحسبان مصالح الأطراف المختلفة. وقد جرى، في مرحلة سابقة، حوار هام بين الدول الأعضاء والأمانة. وسويت بعض المشكلات إثر توضيحها. ومع أن هذا الأسلوب يستغرق وقتا أطول، فقد حققت للأمين العام تأييدا أوسع وأرسخ، ولذا ينبغي المضي فيه.

ثانيا، ينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة مطابقا لمطلب مجموع الأعضاء، وأن يركز على دور المنظمة ونفوذها في القرن القادم. ولذا ينبغي أن يوجه، في هذا الإصلاح، مزيد من الانتباه لمسألة التنمية، بغية تعزيز - لا إضعاف - وظائف المنظمة في دفع عجلة التقدم، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد لاحظنا أن الأمين

تامة الآراء والتعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء عند تنفيذ الإجراءات الوارد وصفها في تقريره A/51/950 وإيضاحات ذلك التقرير، والبيان الذي أدلى به في المشاورات غير الرسمية المفتوحة للجمعية العامة بكامل هيئتها في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ويود وفدي أن يؤكد في هذا المجال دعمه الكامل للآراء والتعليقات التي أعربت عنها دول عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين حول خطة الأمين العام للإصلاح، وأن يعرب عن ثقته الكاملة بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ستأخذ بهذه الملاحظات لأنها تتميز بالموضوعية والدقة من جهة، ولأنها تعبر عن آراء ومواقف ١٣٤ بلدا عضوا في الأمم المتحدة، وتعزز خطة الأمين العام للإصلاح من جهة ثانية.

ودون الحاجة إلى الدخول في تفاصيل الآراء والمقترحات والتعليقات التي أبدتها وفدنا أثناء المشاورات المختلفة، فإننا نود التأكيد بصورة خاصة على المواقف التي أبدتها حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين في المجالات الأربعة التالية:

أولا، الإجراءات رقم ٦، يرى وفد بلادي ضرورة توفير الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول النووية من أجل التفاوض الجاد حول أسلحة التدمير الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وأن لا يؤدي أي إجراء لإعادة هيكلة إدارة نزع السلاح إلى تشتيت أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال. كما نرى ضرورة أن لا يتم النيل من صلاحيات واختصاصات وبرنامج عمل كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح طبقا لقرارات الجمعية العامة بهذا الشأن.

ثانيا، الإجراءات ١٧، يدعم وفد بلادي التحليل الموضوعي الذي قدمته لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة ال ٧٧ والصين وحركة دول عدم الانحياز في هذا المجال.

ثالثا، الإجراءات رقم ١٤، ١٥، ١٦ أيضا ندعم الموقف الذي أعربت عنه دول حركة عدم الانحياز إزاء هذه الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان، ونرى أن تتم متابعة معالجته كموضوع مستقل كي لا يتداخل مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، حيث أن هذا الإدماج سيزيد من تسييس قضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة لممارسة ضغوط معينة، كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

البلدان النامية - في عملية ديمقراطية وشفافة، ولكفالة النظر بتعمق في تدابير الإصلاح الهامة. ونحن نعتقد أنكم، يا سيدي، بفضل حكمتكم وخبرتكم، سوف تستمرون في إرشاد الجمعية العامة نحو النجاح.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): يأتي اعتماد الجمعية العامة مساء هذا اليوم لمشروع القرار A/52/L.17 ليتوج فترة من عملها تميزت باتساع دائرة النقاش والحوار بين مختلف الدول حول الخطة التي قدمها الأمين العام للإصلاح. وأود الإشارة بهذا الصدد إلى أن وفد الجمهورية العربية السورية قد ساهم في مختلف مراحل هذا النقاش، انطلاقا من حرصنا على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحملّ المسؤوليات الملقة على عاتقها، وبما يليبها الآمال التي وضعتها شعوبنا في الأمم المتحدة كمؤسسة دولية لتنسيق جهد المجتمع الدولي وحكوماته، بغية تحقيق السلام، وتأمين العدالة، وتأمين تنمية اقتصادية مستدامة للجميع.

يقدر وفد الجمهورية العربية السورية عاليا الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في إعداد هذه الخطة، وكذلك يقدر التجاوب المستمر مع ما طرحته المجموعات والدول من ملاحظات وأفكار ومقترحات حول خطة الإصلاح، وقيامه بتقديم مزيد من التوضيحات لما ورد في الخطة، واحترامه لملاحظات هذه المجموعات وآرائها، وتعهده بأخذها في الاعتبار مستقبلا.

كما يود وفد سوريا أن يشيد بالجهود التي بذلت من قبل الأطراف المختلفة للتوصل إلى مشروع القرار L.17. وبشكل خاص، من قبل المندوب الدائم لجمهورية تنزانيا، بصفته رئيسا لمجموعة ال ٧٧ والصين، وكذلك مندوب كولومبيا بصفته رئيسا لمكتب التنسيق التابع لدول حركة عدم الانحياز.

كما يعرب وفد بلادي عن تقديره الكبير لما قام به رئيس الجمعية العامة السيد هينادي أودوفينكو وكذلك أصدقاء الرئيس، سفيرا البرازيل والنرويج، من عمل دؤوب أثناء كل الاجتماعات غير الرسمية وكذلك المشاورات المكثفة لتحقيق توافق في الآراء حول هذه القضية الهامة، هذه القضية الاستراتيجية.

إن مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو بتوافق الآراء يطلب إلى الأمين العام في الفقرة الثانية أن يراعي مراعاة

الإجراءات، مراعاة تامة تلك الآراء والتعليقات، وخاصة التي أبدتها مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز.

وفي هذا الصدد، نرى من الضروري أن يجسد حقاً الأمين العام في تقريره إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة شواغل الدول الأعضاء التي حدد بوضوح في بيانه في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أنه سيجسدها. ونحن نعرب عن سرورنا البالغ لقرار مواصلة النظر في تقرير الأمين العام في إطار الشكل الحالي.

ثم إنه لما يشجع وفدي ذلك الحوار البناء الذي جرى في المشاورات غير الرسمية، والطريقة التي أدرتم بها المناقشات. وأملنا كبير في أن تبقى مبادئ الشفافية والديمقراطية هي الموجهة لنا ونحن على أعتاب المرحلة التالية من المناقشات، وإننا سنحتاج إلى وقت طويل لكفالة تناول المقترحات بصورة سليمة ومتأنية.

والآن وباعتبار أن المرحلة القادمة من المناقشات سوف تركز بشكل كبير على التوصيات المقترحة، فإن وفدي يتفق تماماً مع الأمين العام على أن يكون للدول الأعضاء في الأمم المتحدة دور مناسب، لأنها تدخل بالكامل في اختصاص هذه الهيئة وولايتها.

وفضلاً عن هذا، فإن وفدي يعرب عن معظم امتنانه للأمين العام لإبرازه بعض العناصر الهامة لتوصياته المقترحة في البيان الذي أدلى به قبيل اعتماد القرار. وفي هذا السياق، ولضمان إحراز التقدم في ممارستنا تصبح للمشاركة الوثيقة والتعاون مع الأمانة العامة أهمية حاسمة، ولا سيما لتزويد الدول الأعضاء بالتوضيحات الإضافية بشأن المقترحات، استجابة للتعليقات والتساؤلات التي أثارها سائر الوفود.

وفي الختام، تعرب إندونيسيا عن استعدادها للمشاركة على نحو بناء في المناقشات التفصيلية أثناء جولة المداولات المقبلة.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اعتماد القرار A/52/12، المتعلق بتجديد الأمم المتحدة بتوافق الآراء يمثل معلماً بارزاً في العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة. وهو يعطي إشارة سياسية واضحة على الموقف الإيجابي للدول الأعضاء إزاء عملية الإصلاح. وتؤكد الدول الأعضاء في القرار، أولاً وقبل كل شيء،

رابعاً، يؤكد وفد سوريا على ضرورة إيلاء الفقرة العاملة الثالثة من هذا القرار الأهمية المطلوبة عند التنفيذ، ونعتقد أن الالتزام والتقيّد الكاملين بالخطّة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ يعتبر الطريق الأفضل لتنفيذ هذه الإجراءات، إضافة إلى الاحترام التام للولايات والمقررات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

يبقى أن نؤكد في نهاية بياننا هذا على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر في كل ما تقوم به الأمم المتحدة من دور في مجال تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وأن نستبعد أية تدابير من شأنها أن تؤثر على برامج وأنشطة المنظمة ذات الصلة بموضوعات التنمية وإزالة الفقر في الدول النامية أو الدول الأقل نمواً.

السيد سوامين (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتوجّه إليكم بالتهنئة على التوفيق في جهودكم التي أفضت إلى اعتماد القرار المعروض علينا بتوافق الآراء. ووفدي يدرك تماماً أن توافق الآراء هذا لم يكن ليُحال إلا بعد مشاورات مطولة ومفاوضات مضيئة كتلك التي قمتم بها على مدى الأسابيع القليلة الماضية. ويود وفدي أن يعرب أيضاً عن تقديره للميسرين المعنيين، السفير أموري، ممثل البرازيل والسفير بيورن ليان، ممثل النرويج، لجهودهما الدؤوبة في مساعدتكم في إيجاد أساس مشترك فيما بين الوفود.

وينضم وفدي إلى بيان الممثل الدائم لتنازانيا الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك إلى بيان الممثل الدائم لكولومبيا باسم بلدان عدم الانحياز. كما نرى أن القرار ليس مرضياً تماماً لجميع الوفود. ومع هذا فباعتبار أنه يعكس معظم العناصر التي تهمننا، ومع الأخذ في الحسبان ضرورة إرسال إشارة واضحة إلى المجتمع الدولي بالتزامنا الأكيد بعملية الإصلاح، فإن وفدي يؤيد اتخاذ هذا القرار.

واسمحوا لي أن أبين بعض العناصر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لوفدي. فقد أوضحت الآن في ملاحظاتكم التهديدية أن نحو ٢٠٠ وقد أعطيت الكلمة خلال المشاورات غير الرسمية السابقة، للإعراب عن آرائها وملاحظاتها. وكان وفدي بين الوفود التي كان لها حظ الإسهام. وهذا الاهتمام الكبير يدل على الأهمية التي توليها الوفود لهذه الممارسة. وعلى هذا الأساس نجد من الضروري أن يراعي الأمين العام لدى تنفيذ هذه

موظفي الأمم المتحدة تقل ٥٠ في المائة عن الحد الأدنى المستصوب، تولي بالطبع أهمية كبيرة لتحسين التمثيل الجغرافي. ونتطلع إلى وضع خطة ملموسة قريبا لمعالجة هذه الحالة.

وفيما يتعلق بالإجراء ٢٩، يقر وفدي بضرورة تعزيز قدرات مجموعة المفكرين في الأمم المتحدة عن طريق تدابير متعددة، بما في ذلك إدماج الأنشطة البحثية والأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة وغيرها من معاهد البحوث في التيار الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جميع الجهود لتحاشي ازدواجية الأنشطة ما بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان.

ومع أن القرار الذي اتخذناه توا قرار هام، فهو لا يمثل إلا مرحلة واحدة من عملية النظر في برنامج الأمين العام الهام للإصلاح.

ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في القول بأن المسؤولية تقع الآن على الدول الأعضاء في الانتقال سريعا إلى المرحلة المقبلة، وهي النظر في التوصيات الواردة في تقريره. ونحث جميع الدول الأعضاء على التصدي بقوة للقضايا وبنفس الروح البناءة والتعاونية حتى يتسنى الوصول إلى نتيجة في أسرع وقت ممكن. وسنتمكن حينئذ من مواصلة عملنا في تجديد الأمم المتحدة لكفالة تلبيتها لتوقعات المجتمع الدولي.

السيد بيلغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تابعت إسرائيل المشاورات غير الرسمية بشأن البند ٨٥٧، المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات"، باهتمام بالغ.

ونحن نرى أن إصلاح المنظمة أمر بالغ الأهمية وأن البرنامج الذي عرضه الأمين العام برنامج سليم ويمضي في الاتجاه الصحيح.

بيد أنني أغتنم هذه الفرصة لتوجيه انتباه الجمعية العامة إلى مسألة تسبب قلقا بالغاً لحكومتنا. فهناك ما يتكرر دائما في هذه الهيئة، أي ما يكاد يشبه الإنشاد للصيغ المحفوظة المتعلقة بالمساواة بين الدول في السيادة - وهو مفهوم يرد صراحة في الميثاق. ويدعى على أساس يومي تقريبا بأن هذا المفهوم مكرس في صلب الأمم المتحدة. يا ليت ذلك كان صحيحا.

عزمها على تعزيز قدرات الأمم المتحدة وفعاليتها عن طريق عملية الإصلاح.

وعلى نحو أكثر تحديدا، تجميع الدول الأعضاء على الإشادة بجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، ومبادراته لهذه الغاية، وعلى تأييد ذلك.

وباسم وفدي، أود أن أعرب عن التقدير الخالص لكم، يا سيدي الرئيس، وللميسرين، السفير أموريوم والسفير بيورن ليان، على جهودكم الدؤوبة التي أفضت إلى هذا الاتفاق الذي جاء بتوافق الآراء.

وتركز مبادرة الأمين العام للإصلاح على تعزيز دور الأمين العام القيادي وعلى التنسيق في جميع الميادين الهامة لأنشطة الأمم المتحدة: مثل السلام والأمن، والتنمية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية. ونحن نرحب بحرارة بهذه المبادرات، حيث أن إنشاء نظام متفاعل متكامل بحرية يستجيب بفعالية أكبر لحاجات وتطلعات الدول الأعضاء هو أمر في مصلحة الجميع.

إن اليابان، إذ تدعم جهود الإصلاح، تحترم تماما حكمة الأمين العام ومؤهلاته في تصريحه لمسؤولياته الإدارية ما دام تنفيذ التدابير في إطار سلطته متسما بالشفافية ومستندا إلى معايير موضوعية ومتطابقا مع توجيهات السياسة العامة التي تحددها الدول الأعضاء.

ونحن واثقون من أن الأمين العام سيعطي الاعتبار الكامل لآراء الدول الأعضاء وتعليقاتها، بما في ذلك آراء بلدي وتعليقاته، عند تنفيذ الإجراءات الواردة في تقريره. ومن المفهوم أيضا أن الجمعية العامة ستدرس أيضا آثار الإجراءات ذات الصلة على البرامج في مرحلة لاحقة من نظرها في هذه القضايا، بما في ذلك الإجراءات ٢١، المتعلقة بحساب التنمية، والذي يوليه وفدي الأهمية.

وفي هذه المرحلة أود ببساطة أنؤكد الاهتمام الذي يوليه وفدي للإجراء ٨٨، المتعلق بالموارد البشرية، وللإجراء ٢٩.

إن تبسيط السياسات المتعلقة بشؤون الأفراد، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتعيين والترقية، هو أمر تأخر تنفيذه كثيرا. واليابان، بوصفها بلدا يعاني بقدر كبير من عدم كفاية تمثيله حيث أن نسبة مواطنيه بين

إن نجاح مقترحات الإصلاح المعروضة علينا الآن لن يحكم عليه استنادا إلى فعاليتها المالية وكفاءتها التنظيمية فحسب، بل وأيضا على أساس ما إذا كانت إجراءات المنظمة تتضمن في نهاية المطاف قدرا من النزاهة.

وعلى الرغم من هذه التحفظات، انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء على مشروع القرار هذا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نشيد بالأمين العام على التزامه الراسخ بإعادة تنشيط الأمم المتحدة، وأن نشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم التي مكنتنا من اعتماد مشروع القرار الذي كان معروضا علينا هذا المساء بتوافق الآراء. وأغتم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا للممثلين الدائمين للبرازيل والنرويج على الدور الذي اضطلعوا به في وضع النص الذي حظي بتوافق الآراء عن طريق المشاورات الدووية التي أجريها مع البلدان الأعضاء.

ونعتقد أنه من حسن التوقيت ومن المناسب للجمعية العامة أن تتخذ إجراء يراعي توافق آراء الدول الأعضاء. وغني عن القول إن عملية إصلاح الأمم المتحدة هي التزام هائل، ولكن الواضح أنه التزام يجب أن تنفذه الدول الأعضاء تنفيذا تاما. وثمة أشياء كثيرة تعتمد على قدرتنا على المضي قدما حيث يكون هناك توافق في الآراء، وعلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسائل صعبة.

ومثلما نعلم جميعا تمام العلم، فإن مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي تقدم بها الأمين العام ارتكازا على تصميمه على إعادة تنشيط الأمم المتحدة، تأتي نتيجة ساعات لا حصر لها من المداولات النشطة التي قامت بها الدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء، ومن إجراء مشاورات متبادلة، ومن تقييمات وتسويات تتصف بالحيادية. لهذا السبب يعرب وفد بلادي عن تأييده القوي لمقترحات الإصلاح طوال المشاورات الجامعة غير الرسمية الجارية. ويعتقد وفد بلادي أن هذا القرار متوازن وهو يعالج على نحو كاف الآراء والمواقف المختلفة التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال الجلسات غير الرسمية، وأنه يمثل أيضا خطوة هامة جدا نحو دفع برنامج الإصلاح إلى الأمام. لذلك، انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بثقة كاملة.

ولا يسع إسرائيل إلا أن تنظر بإحباط متزايد إلى الأمم المتحدة التي تدعي بعالميتها على الدوام وتستمر رغم ذلك، على أساس نظام للمجموعات الإقليمية لم يفكر فيه مؤسسو الأمم المتحدة ولم يرد في أي موضع من النظام الداخلي الرسمي لها، في إبعاد إسرائيل بانتظام عن القيام بأي دور ذي مغزى في المنظمة.

إننا ندرك جيدا الظروف التي أنشأت هذه الحالة. فالحاجة إلى تكوين المجموعات الإقليمية تسبب فيها بالفعل نمو الأمم المتحدة في أوائل الستينات. وينبغي لإسرائيل، حسب موقعها الجغرافي، أن تنتمي إلى المجموعة الآسيوية. إلا أنه، بما أن الدول الأعضاء تقبل في هذه المجموعة بتوافق الآراء، لا يمكن لإسرائيل أن تقبل في هذا الوقت في المجموعة الآسيوية، حيث أن اعتراض دولة واحدة يكفي لكفالة الرفض. والنتيجة هي أن إسرائيل أصبحت مستبعدة من العملية الانتخابية في معظم هيئات الأمم المتحدة لأنها عاجزة في هذا الوقت، لأسباب خارجة عن إرادتها، عن الانضمام إلى المجموعة الجغرافية التي ينبغي أن تنتمي لها طبيعيا.

وعلاوة على ذلك، خلال هذه المشاورات غير الرسمية، أعطي وزن كبير للمواقف التي أعربت عنها المجموعات المختلفة من الدول التي لا يمكن لإسرائيل المشاركة فيها.

وأود أن أذكر الرئيس بالنقاش المطول الذي دار قبيل رفع الاجتماع غير الرسمي بالأمس فيما يتعلق بالبيانات التي ستعمم بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة. فما ظهر من تفضيل واضح لتعميم بيانات مجموعات الدول أمر يفصح بوضوح عن محتواه، ومسألة لا تحتاج إلى برهان.

وهذا ظلم بالفعل، وينطوي على انتهاك لنص الميثاق وروحه. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الظلم ليس حدثا يجري على بعد آلاف الأميال من هنا في ركن قصي من العالم قد تكون أهميته للأمم المتحدة موضوع مناقشة. فهذا الظلم يحدث هنا في هذا المبنى على أساس يومي، وأساليب علاجه معروفة جيدا.

وختاما، فإن قضية إصلاح الأمم المتحدة هي مسألة ذات أهمية بالغة تتجاوز هذه القاعة، كما تدركون ذلك بالتأكيد، يا سيدي الرئيس، أنتم والأمين العام.

تحقيق توافق في الآراء ضمن كل مجموعة من تلك المجموعات وضمن السياق الأوسع لمداولاتنا. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لموظفي الأمانة العامة الذين ساعدونا في تحقيق مساعيها.

وأخيرا، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على ما بذلتموه من جهود دؤوبة وطاقات لا تنضب وأنتم تقودون هذه الدورة للجمعية العامة التي سميت بحق جمعية الإصلاح. وإن ملاحظاتكم الطيبة وروحكم المرحية كانت أساسية في تيسير المهام الموكولة إلينا.

السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن جمهورية إيران الإسلامية للتأكيد مجددا مع الارتياح على موافقتنا على إجراء الجمعية المتعلقة بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.17. فهذا النص هو عموما نص متوازن. ومثلما درجت عليه العادة وبات متوقعا في الأمم المتحدة وفي المفاوضات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإن النص حل وسط، وليس بالتالي نصا مثاليا من وجهة نظرنا.

إن الجهد الجماعي المبذول من أجل إصلاح المنظمة هو جهد يعود الفضل فيه إلى الأمين العام، وفريق الإصلاح التابع له، وأعضاء المنظمة بأسرهم - أي مجموعة كندا - استراليا - نيوزيلندا، ومجموعة الـ ٧٧، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي - وإليكم، سيدي، وإلى "صديقي الرئيس".

وفيما يتعلق بالطريقة التي نبحث بها توصيات الأمين العام، نعتقد أنه ينبغي إضفاء طابع الاستعجال على المداولات المتعلقة بها، مثلما فعلنا عندما كنا نناقش إجراءات أخرى. وهذا ليس بسبب أهمية وإلحاحية مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي تقدم بها الأمين العام فحسب، بل لأنه أيضا يعزز على نحو أفضل التفهم العام للجهود التي تبذل الآن من أجل إصلاح الأمم المتحدة.

وأخيرا، نعتقد أن اتخاذ هذا القرار يبعث برسالة تأييد لا لبس فيها للمقترحات التاريخية التي تقدم بها الأمين العام، ويؤكد مجددا التزامنا السياسي الجماعي بإيجاد منظمة حديثة وكمؤة وسريعة الاستجابة للغاية: أي إيجاد أمم متحدة تتصدى بفعالية للتحديات الهائلة في العقود المقبلة.

السيد أموري (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أشيد بثباتكم: وإذا أمكن قياس الالتزام بالإصلاح عن طريق القدرة على تحمل المناقشات الطويلة، فإنكم بلا شك المصلح الأول في المنظمة. واسمحوا لي أيضا أن أقترح أن تمنحوا ميدالية لأولئك الذين ما زالوا جالسين هنا في هذا الوقت المتأخر.

وأود أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي للقرار الهام الذي اتخذناه للتو. إن وزير خارجية البرازيل، في البيان الذي أدلى به لدى افتتاح المناقشة العامة، أشار فعلا إلى تأييد بلادي الواضح للجهود التي يبذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، من أجل إصلاح الأمم المتحدة. وإن اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء بشأن الإجراءات التي يتخذها الأمين العام أو يقترح اتخاذها هو بالفعل إشارة إيجابية جدا من جانب الأعضاء فيما يتعلق بضرورة تكيف منظماتنا مع الحقائق الراهنة، وبإعدادها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ومنذ أن تكرمتم بتعييني، سيدي، إضافة إلى السفير بيورن ليان، ممثل النرويج، "صديقا للرئيس"، لا بد لي أن أشهد على حقيقة أن جميع الوفود شاركت في هذا العمل بروح بناءة وأسهمت في النتيجة الإيجابية التي تحققت. وإنني شخصيا أشكرها على تعاونها وتفهمها. وأود أن أشير إشارة خاصة إلى الدور الأساسي الذي اضطلع به رؤساء مجموعة الـ ٧٧، ومجموعة حركة عدم الانحياز، ومجموعة الاتحاد الأوروبي باعتبارهم رؤساء سعوا إلى

لقد اختتمنا للتو جزءاً من عملنا. وعملنا الجماعي سيتواصل بالتأكيد. واسمحوا لي أنؤكد لكم، سيدي، أن انخراط وفدي بصورة نشطة وتعاونيه الصادق معكم في إطار المشاورات غير الرسمية أمور ستستمر في الجزء الثاني من رحلتنا المشتركة.

وإن وفد بلادي، على غرار البلدان النامية الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي تكلمت بالفعل، له آراء خاصة أيضاً بشأن مختلف الإجراءات الموصى بها في تقرير الأمين العام. وقد أُعرب عن تلك الآراء بالتفصيل في سياق المشاورات غير الرسمية، وهي واردة عموماً في ورقات موقف لمجموعة الـ ٧٧. وإنني لا أعتزم الآن أن أورد آراءنا - أو في بعض الحالات تحفظاتنا. فبدلاً من ذلك، سأقوم بمجرد تأييد البيان الذي أدلى به للتو رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ ومجموعة بلدان عدم الانحياز. وإن ما قالاه بالنيابة عن تينك المجموعتين الرئيسيتين اللتين تمثلان الجنوب - أي العالم النامي - يبين في الواقع شواغلنا ويشملها من حيث المبدأ. وتتطلع بشوق إلى أن ينظر الأمين العام والأمانة العامة على النحو الواجب في آراء ومواقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز إبان تنفيذ هذه الإجراءات. وإننا نجد كلمات التطمين التي ذكرها الأمين العام في بيانه في وقت سابق من هذه الجلسة كلمات مطمئنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستواصل الجمعية العامة نظرها في البند ١٥٧ من جدول الأعمال في مرحلة لاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠